الأمم المتحدة

A/C.1/73/PV.3

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٣**

الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا . . . . . (رومانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود من ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): قبل أن أشرع في إعطاء الكلمة للوفود، أود أن أذكّر جميع الوفود مرة أخرى بأنه سيجري إغلاق قائمة المتكلمين المتجددة لهذا الجزء من عملنا في الساعة ١٨/٠٠ اليوم. وينبغي لجميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة أن تدرج أسماءها في القائمة قبل ذلك الموعد النهائي.

وعلاوة على ذلك، أود أن أُذكّر الوفود بأنني أعوّل على تعاونها في ألا تتجاوز مدة بياناتها ثماني دقائق عند التكلم بصفتها الوطنية و ١٣ دقيقة للمتكلمين باسم عدة وفود. ولمساعدة المتكلمين في هذا الصدد، وبتفهم الأعضاء، سنواصل استخدام آلية التوقيت التي ستجعل الضوء الأحمر الموجود في ميكروفون المتكلم يومض عند بلوغ الحد الزمني المسموح به. وحسب الاقتضاء، سأذكّر المتكلمين بالانتهاء من بياناتهم، وذلك أمر فيه فائدة لنا جميعا.

وأشجع الممثلين الذين لديهم بيانات أطول على الإدلاء بنسخة مختصرة وتقديم النصوص الكاملة لبياناتهم لنشرها على بوابة النظام المتكامل للخدمات المستدامة الموفِّرة للورق PaperSmart. وأود أيضا أن أشجع المتكلمين على التحدث بسرعة معقولة للسماح بترجمة شفوية وافية.

السيد بون (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم ألمانيا الكبير لعملكم.

تؤيد ألمانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2).

إننا نعيش في عالم أكثر أمانًا وثراءً وحرية مما شهده أي جيل قبلنا، ويقول البعض إن هذا هو ما حققناه. فلدينا فرص أفضل للحصول على التعليم فيما انخفضت معدلات الفقر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

بشكل كبير وبلغ عدد الديمقراطيات الانتخابية أعلى مستوياته على الإطلاق. أفلا ينبغي أن يكون لدينا سبب وجيه للشعور بالرضا ولأن نتبادل التحايا؟

ومع ذلك، وعلى الرغم من التطورات الإيجابية العديدة التي حدثت خلال العقود القليلة الماضية، فإننا بحاجة إلى إجراء تقييم. إن هناك الكثير جدا من الأماكن التي لا تنعم بالسلام، والكثير جدا من الناس يعيشون في حزن لموت أحبائهم والتوتر يخيم بشدة على جميع أنحاء العالم. وبعبارة أخرى، لا يزال أمامنا طريق طويل لنجعل هذا العالم حقًا مكانًا يستحق العيش فيه بالنسبة لكل واحد منا.

والأكثر من ذلك، أن تلك التطورات الإيجابية إجمالا يمكن أن ينعكس مسارها، حيث يبدو الأمن الدولي حاليًا عند نقطة تحول. فنحن نشهد تصاعد التوترات في كل ركن من أركان العالم تقريبًا، ولا تزال النزاعات المميتة طويلة الأجل مستعرة، وتتعرض الاتفاقات الدولية مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية لضغط متزايد حيث تُنتهك قواعد عدم الاستخدام الأساسية في كل من مناطق النزاع والمجتمعات المحلية التي تنعم بالسلام على السواء.

ويتعين أن نُذكّر أنفسنا باستمرار بما هو على المحك إذا لم نحافظ على الهيكل القائم لتحديد الأسلحة ونعززه، بما في ذلك قواعده لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد تم التوقيع على أحد تلك الصكوك الرئيسية قبل ٥٠ عامًا والذي يشكل حتى يومنا هذا حجر الزاوية الأساسي في هيكلنا العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، ألا وهو، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وليس ثمة شك في أنه لولا تلك المعاهدة، لكان هناك مزيد من الدول الحائزة للأسلحة النووية اليوم.

وبينما يظل نجاح معاهدة عدم الانتشار لا جدال فيه، لا يمكننا أن نعتبر نجاحها أمرا مفروغا منه. ونحن بحاجة إلى إعادة تأكيد تصميمنا باستمرار على حمايتها ودعمها وتقويتها. وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة في بذل كل جهد ممكن لضمان أن تظل معاهدة عدم الانتشار قصة نجاح. ولذلك، يجب علينا تمهيد الطريق لتحقيق نتيجة مثمرة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

وعلى غرار الأغلبية الساحقة من الدول، تؤيد ألمانيا الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبينما لا يزال الردع النووي عنصرا من عناصر البيئة الأمنية الدولية حاليا، تواصل ألمانيا الدعوة إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. ونذكر الدول الحائزة للأسلحة النووية بمسؤوليتها عن إجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتها النووية. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا تعزيز فعالية جميع الأركان الثلاثة لنظام معاهدة عدم الانتشار.

وتمثلت خطوة رئيسية إلى الأمام في اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل ٢١ عاما. وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تدخل للأسف حيز النفاذ بعد، فإن الحظر المفروض على التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية المنصوص عليه في المعاهدة قد بات بالفعل قاعدة بحكم الواقع من قواعد السلوك الدولي. إن نظام الرصد المنشأ بموجب المعاهدة يشمل العالم بأسره ويكفل ألا تمر تجربة نووية دون أن يلحظها أحد. وقد أثبتت المعاهدة بالفعل فعاليتها من خلال الكشف السريع والدقيق للتجارب النووية الشنيعة وغير المشروعة التي تجريها كوريا الشمالية.

ونحث الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ – إسرائيل وإيران وباكستان وكوريا الشمالية والصين ومصر والهند والولايات المتحدة الأمريكية – على التوقيع أو التصديق على المعاهدة. ومما لا شك فيه أن وضع حد بشكل قانوني وعلى نحو قابل للتحقق لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية من خلال

بدء نفاذ المعاهدة سيسهم إسهاما كبيرا في السلام والأمن الدوليين وفي إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

إن كوريا الشمالية هي الدولة الوحيدة التي أجرت تجارب على الأسلحة خلال العشرين عاما الماضية، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي ويشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن. وترحب ألمانيا بالتقارب الدبلوماسي الواعد بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. ونشير إلى أن مجلس الأمن قد دعا مرارا إلى التفكيك الكامل للبرنامج النووي لكوريا الشمالية على نحو قابل للتحقق ولا رجعة فيه. وإلى أن يجري اتخاذ خطوات ذات مصداقية لإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، تهيب ألمانيا بالمجتمع الدولي مواصلة الضغط على كوريا الشمالية.

يشكل الاتفاق النووي مع إيران، خطة العمل الشاملة المشتركة، إسهاما مهما في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي، الذي يرتكز على معاهدة عدم الانتشار. ومن خلال المزج بين فرض قيود صارمة في المجال النووي وإنشاء أقوى نظام للتحقق في العالم، والذي تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تكفل الخطة أن يكون برنامج إيران النووي سلميا حصرا. ونتيجة لذلك، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن في الشرق الأوسط وخارجه.

ولا تزال ألمانيا ملتزمة التزاما راسخا بمواصلة التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وإلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، أوضحنا أننا سنتقيد بالخطة ما دامت إيران تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب الخطة. وندعو إيران إلى التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك ما يتعلق بإتاحة إمكانية الوصول وتقاسم المعلومات. وعلاوة على ذلك، وخارج نطاق خطة العمل الشاملة المشتركة، نحث إيران على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالكامل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بأنشطة القذائف التسيارية وعمليات نقل الأسلحة.

إن استخدام أية دولة أو جهة من غير الدول للأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول، ويجب ألا يمر دون عقاب وهو يتطلب استجابة قوية من جانب المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، تؤيد ألمانيا تأييدا تاما القرار الصادر مؤخرا عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والذي يبعث برسالة واضحة مفادها أن أيا من يرتكب جريمة ضد الإنسانية باللجوء للأسلحة الكيميائية يجب أن يخضع للمساءلة لأننا لن تتسامح أبدا إزاء تآكل قاعدة عدم الاستخدام. وألمانيا تقف على أهبة الاستعداد لدعم التنفيذ الكامل لذلك القرار وللمساعدة في مكافحة الإفلات من العقاب.

تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في معاناة بشرية هائلة في جميع أنحاء العالم. وتركز مبادرتنا المقدمة في الأمم المتحدة في إطار القرار ٥٥/٧٢ بصفة خاصة على تحسين الرقابة على الذخائر، وذلك في إطار التحضير للاجتماعات المتوقع أن يعقدها فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠١٩.

وبخلاف الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أود أن أؤكد أننا بحاجة أيضا إلى تحديد خطوط حمراء وتحسين الممارسات المتعلقة باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، على نحو ما جرت مناقشته في جنيف. ونحن نؤيد تأييدا كاملا قرار الأمين العام غوتيريش بجعل الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في صلب خطته لنزع السلاح الذي ينقذ الأرواح.

تشكل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل سببا آخر للقلق. وقد أُحرز تقدم في هذا العام بفضل المناقشات الموضوعية التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ولكن يجب علينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك وأن نجد حلولا للتحديات الناشئة عن وظائف

التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة. وتقترح ألمانيا وفرنسا اعتماد إعلان سياسي كخطوة أولى في إلزام الدول بمبدأ التحكم البشري في منظومات الأسلحة الفتاكة وكفالة الامتثال التام للقانون الدولي.

في النهاية، يتوقف الأمر علينا – على جميع الدول بلا استثناء التي أرسلت ممثلين إلى اللجنة الأولى – في تحديد شكل مستقبلنا. هل سيكون مستقبلا قاتما كما يتنبأ الكثيرون، أم هل بوسعنا مواصلة تعزيز النظام العالمي المتعدد الأطراف لكفالة السلام الدائم؟ ونزع السلاح هو من الأمثلة البارزة على المسؤولية المتعددة الأطراف التي يجب علينا جميعا أن نرقى إلى مستواها. وفي هذا الصدد، نقدر الزخم الذي ولدته مبادرة الأمين العام المتعلقة بنزع السلاح.

ويتعين ألا ننسى أن ما نفعله أو ما لا نفعله ستكون له آثار على الأجيال القادمة. إن عدم الانتشار ونزع السلاح ليسا مجرد أمر مستحب، ولكنهما من الركائز الأساسية لمستقبلنا. فلنعمل معا لضمان أن يظل عصرنا الأكثر أمانا وثراء وحرية في التاريخ.

السيد غني (بروني دار السلام) (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم، كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

تؤيد بروني دار السلام البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.2).

إن البيئة الأمنية الحالية لا يمكن التنبؤ بها وتكتنفها الشكوك من كل جانب. ومن ثم، فإن خليط الإرهاب وشن هجمات باستخدام أسلحة الدمار الشامل يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة. ومن المؤكد أن ذلك يشكل تحديا لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يواجهه وحده.

وفي هذا السياق، تؤمن بروني دار السلام بأن تعددية الأطراف أمر أساسي لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ولهذا السبب، لا نزال نعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون وإقامة شراكات مع البلدان والمنظمات الأخرى التي من شأنها أن تسهم بشكل مجد في قضية نزع السلاح وعدم الانتشار وأن تعود، في نهاية المطاف، بالفائدة على جميع البشر.

ويرى بلدي أن نزع أسلحة الدمار الشامل لا يزال أمرا لا غنى عنه لضمان مستقبل آمن ومستدام. ولذلك، نرحب بإعلان الأمين العام في وقت سابق من هذا العام عن خطته لنزع السلاح، التي تمنح مزيدا من الزخم والتوجيه لعملية نزع السلاح على الصعيد العالمي وتُذكرنا بأهمية جهود نزع السلاح من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

وفي بروني دار السلام، تستند تلك الجهود إلى التزامنا المستمر بمختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي نحن طرف فيها، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وبينما تسلم بروني دار السلام بحق جميع الدول في تطوير وبحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية بالنظر إلى المخاطر الإنسانية والبيئية الخطيرة. ومما يضاعف من هذه المخاطر تهديدات الإرهاب والأنشطة غير المشروعة للجهات من غير الدول. ولذلك، يتعين علينا أن نواصل العمل معا لسد الفجوات في جهودنا الرامية إلى تحقيق الرؤية المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي إطار التزام بروني دار السلام بتحقيق تلك الرؤية، وقعنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية في الشهر الماضي. وتمثل المعاهدة اعترافا واضحا بأخطار الأسلحة النووية وتعبر عن إرادة

الأغلبية. وإجمالا، فإنها تمثل استجابة حسنة التوقيت للافتقار إلى التقدم الذي نشهده في جدول أعمال نزع السلاح منذ سنين. وبالإضافة إلى ذلك، تدرك بروني دار السلام أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز أسس نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، فضلا عن النهوض بالسلام والأمن الدوليين.

وبصفتها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تلتزم بروني دار السلام بالقيام بدورها في ضمان الأمن المشترك عن طريق المحافظة على المنطقة التي تنتمي إليها بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وتحقيقا لهذه الغاية، تنضم بروني دار السلام إلى الدول الأخرى الأعضاء في الرابطة في التشديد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة.

وبينما يتعين إحراز تقدم في معالجة الشواغل المحيطة بالأسلحة النووية، يجب على المجتمع الدولي ألا يغفل عن أخطار أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وخاصة الأسلحة الكيميائية. وبروني دار السلام تشاطر المجتمع الدولي القلق إزاء العودة إلى استخدام الأسلحة الكيميائية، وتكرر موقفها القوي ضد استخدام تلك الأسلحة تحت أي ظرف من الظروف.

وبغية التصدي لتهديد الأسلحة الكيميائية على المستوى الوطني، اعتمدت بروني دار السلام نهجا شاملا الحكومة بأكملها وهي حاليا بصدد إصلاح السلطة الوطنية، ووضع تشريعات شاملة لضمان تنفيذها السليم والفعال. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى العمل مع البلدان الأخرى، لا سيما في مجال بناء القدرات، لكفالة التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ختاما، تود بروني دار السلام أن تؤكد مجددا أهمية عمل اللجنة الأولى في تعزيز التنمية المستدامة وبناء مستقبل أفضل للجميع. وتحقيقا لذلك، ستواصل بروني دار السلام العمل بصورة بناءة مع جميع البلدان والهيئات ذات الصلة للمساعدة في تحقيق نتائج إيجابية وملموسة في اللجنة.

السيدة بيلا (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم وفد أوكرانيا، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين. وأتطلع إلى حوار بناء وموجه نحو تحقيق النتائج خلال دورة اللجنة الأولى هذه. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم أوكرانيا الكامل.

أوكرانيا تؤمن إيمانا راسخا بأن تعددية الأطراف الفعالة ينبغي أن تظل المبدأ الأساسي للمفاوضات لمعالجة تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وأوكرانيا مستعدة لمواصلة الإسهام بطريقة عملية في تحقيق هذا الهدف. وعلى الرغم من تأثير العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا واحتلال أراضيها في انتهاك للمبادئ الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن أوكرانيا لا تزال تنفذ الأنظمة الدولية للرقابة على الأسلحة تنفيذا كاملا.

ونؤكد تمسكنا بمعاهدة عدم الانتشار، وهي حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار وأساس جوهري لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي. ونحن نقدم الدعم الشامل من أجل تنفيذها على نحو فعال، ومواصلة تعزيزها وتحقيق عالميتها. وهذا الصك القانوني يوفر التزامات على مستوى تعاهدي بهدف إزالة جميع الأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه، نرى أن استمرار تطوير المعاهدات التي تحظر الأسلحة النووية، أو الصكوك الإضافية دون مشاركة الدول النووية، والعديد من القوى العالمية الأخرى، قد لا يضر بالجهود الدولية الرامية إلى تعزيز القواعد القانونية الدولية القائمة فحسب، بل سيؤدي كذلك إلى إضعاف نظام معاهدة عدم الانتشار ذاته.

إن قرار أوكرانيا بالتخلي عن أسلحتها النووية للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية كان يستند في المقام الأول على أساس التأكيدات الدولية الواضحة للأمن والسلامة الإقليمية والسيادة وحرمة الحدود المنصوص عليها في مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية، التي وقعت عليها أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وروسيا. وما من شك في أن المذكرة سارية وينبغي أن تتقيد بها جميع الدول الموقعة.

كما أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى أن القانون الأوكراني بشأن التصديق على معاهدة عدم الانتشار كدولة غير نووية يتضمن حكما ينص على أنه سيدخل حيز النفاذ بعد حصول أوكرانيا على الضمانات الأمنية، فضلا عن تذكير اللجنة بأن مذكرة بودابست مسجلة رسميا كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

إن صلاحية مذكرة بودابست أصبحت أكثر أهمية بالنظر إلى التهديد المتزايد للانتشار النووي والجهود المستمرة لتهدئة المخاوف الأمنية للدول التي تسعى للحصول على رادع نووي. إن تجاهل الضمانات الأمنية الثابتة المتعلقة بالتخلي عن طموحات الأسلحة النووية يقوض المساعي الرامية العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، وخاصة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونعتقد أن الاتحاد الروسي لا ينتهك مذكرة بودابست فحسب، بل ينتهك أيضا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تنص بوضوح في ديباجتها على أنه يتعين على الدول أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وفي هذا الصدد، نناشد دول معاهدة عدم الانتشار أن تعترف بانتهاكات روسيا للأحكام الرئيسية للمعاهدة.

وما زلنا نعتقد أن التفاوض وإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح سيكون ضرورياً للحد من الانتشار النووي والنهوض بهدف نزع السلاح النووي على السواء. وتناشد أوكرانيا الدول بقوة للعمل على إيجاد أرضية مشتركة بشأن مسألة مخزونات المواد الانشطارية الموجودة وتدعو إلى الشروع فورا في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

إننا نقر بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي ينبغي أن تنشأ على أساس ترتيبات فيما بين دول المنطقة المعنية. وفي هذا الصدد، نؤيد بالكامل إنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط.

ولا يزال تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أحد الأهداف الرئيسية للجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤيد توقيع المعاهدة وتصديق جميع الدول الجديدة عليها من أجل إحراز تقدم نحو بدء نفاذها. إن الوقف الطوعي للتجارب النووية الذي تعلنه دول مختلفة طواعية يؤدي دوراً ضرورياً ولكنه غير كاف ولن يحل أبداً محل الطابع الملزم قانوناً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالتالي، فإن أوكرانيا تدعو الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك دون تأخير.

وتدرك أوكرانيا أهمية الدور الذي تؤديه الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في معالجة التدابير العلاجية بعد انتهاء النزاع بغية التقليل إلى أدنى حد من وقوع مخلفات الحرب من المتفجرات وخطرها وآثارها. وكدولة طرف في اتفاقية الألغام المضادة للأفراد لأكثر من ١٠ سنوات، تقر أوكرانيا بالطابع الأساسي لتلك الاتفاقية في التقليل إلى أدنى حد ممكن من حدوث الألغام الأرضية ومخاطرها وآثارها.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر التقليدية، يسهم في عدم الاستقرار والعنف على الصعد دون الإقليمية

والإقليمية والعالمية. وأوكرانيا تعتبر برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أداة هامة وعالمية في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة ذلك التحدي. وإننا نرحب بالنتيجة التي اعتمدها بالإجماع مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق)، المعقود في حزيران/يونيه في نيويورك. إن الأسلحة غير المشروعة تغذي الإرهاب والنزاعات العالمية وتشكل عوائق خطيرة أمام السلم والأمن والاستقرار والتنمية. ولذلك، يجب أن نتصدى لمسألة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية وتكديسها وإساءة استخدامها على أعلى مستوى من المسؤولية.

فالعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا باستخدام القوات العسكرية النظامية المسلحة بأنواع حديثة من الأسلحة والذخائر التقليدية ألحق أضراراً بالغة بالنظام الحالي لتحديد الأسلحة التقليدية. والاتحاد الروسي يواصل النقل غير المشروع للأسلحة والذخائر، بينما يرسل الأفراد العسكريين إلى أراضينا، في القرم وشرق أوكرانيا على السواء، عن طريق القنوات التي يسيطر عليها الكرملين، متعمدا بذلك زعزعة الأمن لا في المنطقة دون الإقليمية فحسب، ولكن في أوروبا عموما.

وإلى جانب الأنشطة القتالية المستمرة والمكثفة في منطقة دونباس، التي تقوم بها القوات الإرهابية – الروسية، تواصل روسيا إثارة مخاوفنا بشأن عسكرة القرم تدريجيا. وهذه الأعمال الضارة والعنيفة تمكن روسيا من تكثيف استخدام السفن الحربية والطائرات العسكرية وتوسيع مجال استخدامها ليس فقط في منطقة البحر الأسود وحوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله، بل وإلى ما يتجاوز ذلك أيضا.

إن القواعد العسكرية الروسية في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي الأوكرانية المحتلة مؤقتا تستخدم على نطاق واسع كمقر للقوات الروسية التي تقاتل في سورية. وما زلنا نتلقى تقارير مثيرة للقلق من أن روسيا تضع أسلحة نووية في القرم المحتلة مؤقتا وتستعيد البنية التحتية ذات الصلة. وهذه الأعمال، إلى جانب التعزيزات العسكرية التقليدية في شبه الجزيرة تقوض القانون الدولي والسلام والأمن الدوليين بشكل خطير.

بل إن روسيا قد ذهبت إلى أبعد من ذلك هذا العام – توسيع وجودها العسكري في بحر أزوف هو تحدٍ جديد يجب أن نواجهه. وتشهد هذه المنطقة البحرية بين أوكرانيا وروسيا عسكرة متزايدة حاليا من قبل الاتحاد الروسي، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على التجارة البحرية والإمدادات التي يجري نقلها إلى أوكرانيا. كما أنه يشكل تهديدا عسكريا إضافيا لأوكرانيا ويزيد من تقويض استقرار المنطقة الأوسع. إن البناء غير القانوني والفتح الجزئي لجسر مضيق كيرتش بين روسيا والقرم المحتلة مؤقتا يسهمان بشكل كبير في ذلك التهديد.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن هذه الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الروسي يجب ألا تمر بدون رد من جانب المجتمع الدولي. ولذلك، ستقدم أوكرانيا مشروع قرار بشأن هذه المسألة لمنع روسيا من الانخراط في زيادة عسكرة نلك المناطق.

وإذا لم نقم بالتصدي لهذا التحدي الآن، قد تترتب عن عسكرة القرم آثار أبعد مدى على الأمن، لا في البحر الأسود وبحر أزوف وجنوب أوروبا قاطبة فحسب، بل كذلك في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو أعضاء اللجنة إلى حدث جانبي في وقت الغداء ينظمه اليوم وفد أوكرانيا في غرفة الاجتماعات رقم ٧ بشأن عسكرة القرم ومدينة سيفاستوبول.

وأرجو للجنة، بالنيابة عن وفد بلدي، عملا مثمرا حتى تتمكن من أن تسهم في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في جعل عالمنا أكثر أمنا وأمانا.

السيد سريفيهوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلي بهما ممثل الفلبين، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

من المواضيع المتكررة التي نسمعها في الأمم المتحدة وجوب أن تجعل تعددية الأطراف تجعل الإنسان محور جهودها. وعلاوة على ذلك، فإن المعالم الإرشادية الثلاثة لهذه المنظمة الحيوية – السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان – المتعاضدة، صُممت مع وضع المنفعة البشرية في الاعتبار. وليس لدينا أدنى شك في أن نزع السلاح، لكي يكون فعالا حقا، يجب أن ينجزه الشعب من أجل الشعب.

فجهودنا بشأن الأسلحة التقليدية تثبت ذلك بشكل جيد. وبالنسبة لتايلند، فإن الألغام الأرضية تشكل خطرا كبيرا على الجنود والمدنيين على حد سواء، وما زالت تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد عملت تايلند بجد، منذ أن أصبحت دولة طرفا في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام في ١٩٩٨، على إعادة أراض آمنة لشعبها من خلال التعاون بين الحكومة والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني.

وتلتزم تايلند التزاما تاما بالعمل من أجل التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة. وإذ تسعى تايلند إلى تحقيق ذلك الهدف، فإنها تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن ذلك المنطلق، ندعم برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، تعيد تايلند تأكيد التزامها الثابت باحترام القواعد التي تتصدى لها. ونحن ندعم بقوة الدور المركزي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونشجع الحوار البناء فيما بين الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وتلتزم تايلند كذلك بالتمسك بالقواعد المناهضة لاستخدام الأسلحة البيولوجية. فيمكن للمجتمع الدولي أن يستفيد من تعزيز تلك القواعد ببروتوكول تحقق فعال وملزم قانونا يلحق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

وبالانتقال إلى الأسلحة النووية، يسرني أن أبلغ اللجنة بأن تايلند أودعت، قبل أقل من أسبوعين، صك تصديقها على معاهدة حظر التجارب النووية لدى الأمين العام، داعمة بذلك التزامنا الطويل الأمد بإنهاء التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية. وإننا على قناعة راسخة، بالإضافة إلى التزامنا بمكافحة التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، بأنه لا مكان للأسلحة النووية. وتعتقد تايلندأن وضع المعايير التي تَصِم وجود الأسلحة النووية يشكل أول خطوة حاسمة نحو القضاء التام عليها.

وبالإضافة إلى إقامة الحجة الإنسانية للتخلص من الأسلحة النووية، يجب كذلك إقامة الحجة الاقتصادية لتخليص أنفسنا من تلك الأسلحة. فالتخلي عن الميزانيات الوطنية التي تحافظ على الوضع التشغيلي للأسلحة النووية عمل ذكي وقَيِّم ومفيد – فتلك الأموال يمكن تحويلها إلى الحد من الفقر والرعاية الصحية الشاملة والأهداف الاجتماعية الهامة الأخرى. وتواصل تايلند أيضا تشجيع المشاركة والحوار فيما بين جميع الأطراف المعنية من أجل تحديد الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف.

وترحب تايلند، في ذلك الصدد، بالتطورات الإيجابية في شبه الجزيرة الكورية، ولا سيما التزامات الأطراف المعنية بحقبة خالية من الحرب. وعلى نفس المنوال، نؤكد دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة، وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة الوفاء بالتزاماتها.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، يجب أن تستند جهودنا لنزع السلاح إلى فهم شديد ومشترك للتكنولوجيات الناشئة لضمان ألا تستخدم أي من هذه الإنجازات إلا في الأغراض السلمية، بما في ذلك فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي، الذي نعتقد أنه التراث المشترك للبشرية. ويجب علينا كذلك إشراك الجيل القادم من النساء والفتيات.

وفي ذلك الصدد، ترحب تايلند ببرنامج الأمين العام لنزع السلاح، المعنون ”تأمين مستقبلنا المشترك – خطة لنزع السلاح“، الذي يعيد تأكيد الإرادة والآفاق المستقبلية اللازمة لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار. وكذلك نرحب بخطة التنفيذ الصادرة مؤخرا لبرنامج الأمين العام لنزع السلاح. وأتطلع إلى العمل مع جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما مكتب شؤون نزع السلاح، على إجراءات وأنشطة ملموسة لدعم البرنامج.

وأختتم بياني بالعودة إلى المبادئ التي تقوم عليها جهود تايلند لنزع السلاح. فلا يمكن بلوغ هدف نزع السلاح وعدم الانتشار إلا عندما يكون الناس جزءا من العملية.

السيد محمد باندي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئكم وفد نيجيريا، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة. وكذلك نهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم – فعملنا سيستفيد فعلا من تجاربهم الهائلة وخبراتهم والتزامهم. ولذا فإننا نؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا وتعاوننا الكاملين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كذلك لأشيد بسلفكم، السفير محمد حسين بحر العلوم، على قيادته وجهوده الجديرة بالثناء.

ويرحب وفد بلدي بالملاحظات التي أدلت بها رئيسة الجمعية العامة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح (انظر A/C.1/73/PV.2).

تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلي بهما ممثلا إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والمغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.2)، وتود الإدلاء بالملاحظات التالية.

لقد شارك وفد بلدي الدول الأعضاء الأخرى، خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، في تسليط الضوء على التحديات الهائلة التي يواجهها عالمنا (انظر A/72/PV.3). وللأسف، لم يحدث سوى القليل من التغيير منذ ذلك الحين لتوفير الثقة والحد من التحديات الهائلة للسلام والأمن العالميين. ومن شأن ذلك الواقع أن يجعل مضاعفة جهودنا وعملنا بجد من أجل تحقيق السلام والأمن العالميين أكثر إلحاحا.

وسيواصل وفد بلدي، في سياق التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين، تسليط الضوء على الأبعاد العالمية الفلكية لميزانيات الدفاع، ولا سيما الموارد الهائلة المكرسة للحفاظ على وتحديث الترسانات النووية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية وإمكانية الوصول غير المقيدة التي حصلت عليها جهات فاعلة من غير الدول غير مأذون بها، إلى مجموعة واسعة من الأسلحة التقليدية.

إن الأخطار والآثار المترتبة عن إمكانية الوصول غير المقيد إلى الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تشاهد في كل مكان من العالم اليوم. وقد أصبحت المذابح، من أفريقيا إلى الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء أوروبا والأمريكتين وآسيا، هائلة وغير مسبوقة، ولا سيما الإراقة الهائلة للدماء التي يتعرض لها السكان الأبرياء من قبل الإرهابيين وغيرهم من العناصر الإجرامية. وقد شهدنا مدنا ومجتمعات تدمر، الأمر الذي أسفر عن خسائر كبيرة ومأساوية في الأرواح والممتلكات، وعن عبء ثقيل على سبل كسب الرزق وعن تهجير قسري. وفي كثير من الحالات، يُمكّن لتلك الفظائع إلى حد كبير بعمليات الشراء غير المشروعة للأسلحة أو نقلها بواسطة كيانات من غير الدول.

وقد تجلت علة التأييد الساحق والاعتماد التاريخي لمعاهدة تجارة الأسلحة من خلال القرار ٦٧/٢٣٤ باء، في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، في الحاجة إلى تشكيل جبهة مشتركة من أجل استجابة قوية للتهديد الذي يواجه السلم والأمن الدوليين، الذي يشكله عدم تنظيم الأسلحة التقليدية. ويرحب وفد بلدي، في ذلك الصدد، بنتائج المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في طوكيو في آب/أغسطس. وعلينا أن نفعل ما هو مطلوب بالوقوف مع الدول الأطراف وغيرها من الأطراف الموقعة على المعاهدة.

لا تزال الأسلحة النووية عوامل الدمار الشامل المطلقة؛ وينبغي أن يكون القضاء التام عليها هو الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح ضمن الطيف الواسع للأهداف التي تتبعها الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يشير وفد بلدي إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تُشكّل علامة تاريخية فارقة، والتي فُتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر من العام الماضي. إن وفد نيجيريا فخور بالمشاركة في العملية المفضية إلى اعتمادها وبأنها كانت من أوائل الدول الموقعة على المعاهدة.

وندرك أيضاً الآثار الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن وفد بلدي يدعو جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الاعتبار الآثار الإنسانية المترتبة على استخدام تلك الأسلحة على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، واتخاذ التدابير اللازمة لتفكيك تلك الأسلحة والتخلي عنها.

إن التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية لا تبعث بإشارة توتر إلى البيئة السياسية العالمية فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى آثار مدمرة على بيئتنا، وتطلق المواد المشعة في الغلاف الجوي. ويقع علينا جميعاً واجب حماية البيئة من خلال احترام الوقف الاختياري للتجارب النووية بينما نعمل بدأب لتحقيق بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية. وفي هذا الصدد، يرحّب وفد بلدي بالمؤتمر العاشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، الذي عُقد في ٢٠ أيلول/سبتمبر، ويدعو البلدان التي لم توقّع أو تصدّق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

وبوصفنا دولة طرفاً في معاهدة بليندابا، ترحّب نيجيريا بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء عديدة من العالم. فمعاهدة بليندابا هي بمثابة درع لقارة أفريقيا، بما في ذلك عن طريق منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر تجارب الأسلحة النووية فيها. وكتدبير لضمان عالم خالٍ من الخوف من الأسلحة النووية أو من إمكانية استعمالها، يدعو وفد بلدي أيضاً جميع الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية إلى تكرار هذا التدبير في الأجزاء المتبقية من العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط.

ونُذكّر الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى بالحاجة إلى التفكير في ما إذا كانت حالة الجمود الراهنة تخدم مقاصد إنشائه. وعلى الرغم من الاعتبارات والإجراءات السابقة التي اتخذتها تلك الهيئة، لا شك في أن العجز الطويل الأمد عن الاتفاق على البت في قضايا محددة قد أثر سلباً في سمعتها ومصداقيتها. ونأمل أن يسارع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى القيام بما هو مطلوب منهم وتحقيق الهدف من إنشائه.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه آلية نزع السلاح متعددة الأطراف، تظلّ نيجيريا ملتزمة بعملها بوصفها الوسيلة الوحيدة المتاحة للنهوض بأهداف نزع السلاح والأمن الدولي. ولا نزال نأمل في أن يسود حُسن التقدير لضمان فهمنا للحاجة إلى العمل بشكل متضافر وحاسم لمعالجة تلك المسائل، التي تشكل مصدر قلق شديد للإنسانية.

وفي الوقت المناسب أثناء الجلسات العامة، سيقدّم وفد نيجيريا مشروعي قرارين بالنيابة عن المجموعة الأفريقية ومشروع قرار بصفته الوطنية، ونسعى بشأنها إلى الدعم الكامل من جميع الوفود، وهي معنونة ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا“ و ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا“ و ”الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية المقدمة من الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح“.

السيد ميدتن (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): إن المعايير الأساسية التي تعارض استخدام أسلحة الدمار الشامل تتعرّض للضغط. لقد استُخدمت الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق وفي مدينتي سالزبوري وكوالالمبور. ويجب إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة. وهذا هو السبب في أن القرار الذي اتُّخذ في المؤتمر الخاص للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في حزيران/يونيه بشأن إسناد المسؤولية يكتسي درجة كبيرة من الأهمية. وسوف نقدّم دعمنا الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سعيها إلى تنفيذ ذلك القرار.

إن النرويج ملتزمة التزاماً كاملاً بالهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. بيد أنه لتحقيق ذلك، نحتاج إلى خطة شاملة ذات عناصر يسند بعضها بعضاً. ولا يمكن أن يتحقق هدفنا المشترك إلا من خلال نهج متوازن متبادل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه لإزالة الأسلحة النووية.

لقد أبلغت الحكومة النرويجية برلماننا يوم أمس بالعواقب المترتبة على النرويج في حالة توقيعها وتصديقها على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويبقى قرارنا دون تغيير – لن توقع النرويج أو تصدق على المعاهدة. لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكّل حجر الزاوية في جهودنا المشتركة لنزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتعمل النرويج من أجل التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار.

إن التحقق من نزع السلاح النووي هو ركيزة أساسية لإحراز تقدم. وسيقدّم السفير لانغلاند، وهو رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، إحاطة إعلامية إلى اللجنة الأولى بشأن عمل الفريق في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وتدعو النرويج بقوة إلى بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإلى عقد المفاوضات وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إن جهود عدم الانتشار جزء بالغ الأهمية من ذلك العمل. وتشكّل الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي المعيار العالمي للتحقق، مما يمكّن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ضمان الامتثال للنظام

إن الأسلحة النووية التي تملكها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبرامجها للقذائف تظل غير مقبولة. ونرحّب بالتطورات الدبلوماسية الأخيرة. وفي الوقت نفسه، نقف بحزم وراء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذه المسألة.

لقد أسهمت النرويج إسهاماً كبيراً في خطة العمل الشاملة المشتركة، وتظل ملتزمة بقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد أضعف قرار الولايات المتحدة بالانسحاب منها هذا الاتفاق. وندعو إيران إلى مواصلة تعاونها الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، ندعو الولايات المتحدة وروسيا إلى الإبقاء على المعاهدة الجديدة المبرمة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وإلى توسيع نطاقها، وندعو روسيا إلى التقيد بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

وتشكّل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ركيزة حيوية أخرى لهيكل نزع السلاح العالمي. ويجب علينا تحسين الاستجابة والتأهّب، ومعالجة التطورات ذات الصلة في مجال علوم الحياة، والتصدي للتحديات المستجدة وتحسين التعاون

والمساعدة بموجب الاتفاقية. ويساورنا القلق أيضاً إزاء تزايد خطورة الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية المدنية. فهدفنا هو الحفاظ على الفضاء الإلكتروني مفتوحاً وآمناً وقوياً ومجانياً. ولا بدّ من احترام القانون الدولي والتقيّد بالقواعد المستقرة في مجال التكنولوجيا الرقمية.

ومما لا شك فيه أن ”اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام“ توفّر إطاراً دولياً هاماً للتصدي لمشكلة الألغام الأرضية. إن القاعدة التي أرستها الاتفاقية قوية. وتسعى النرويج لرئاسة اتفاقية حظر الألغام لعام ٢٠١٩ وتخطط لاستخدام المؤتمر الاستعراضي الرابع لتوجيه الاهتمام السياسي المتجدد إلى الحاجة إلى مواصلة تعزيز الاتفاقية. ولا يزال طموحنا هو الوصول إلى عالمٍ خالٍ من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الذخائر العنقودية، التي أصبحت قاعدة تحدث تغييراً كبيراً للأمن البشري. ولكن ما يدعو للأسف هو أن الذخائر العنقودية لا تزال تستخدم في عدد من النزاعات. وتقتل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما يزيد على نصف مليون شخص سنوياً. ويجب علينا أن نكثّف جهودنا لمكافحة مختلف أشكال التجارة غير المتسمة بالمسؤولية وغير القانونية بهذه الأسلحة واستخدامها، بما في ذلك ذخيرتها.

إن معاهدة تجارة الأسلحة تكتسب زخماً. فهي تضع القواعد الأساسية للتجارة المسؤولة، بما في ذلك تقييم احتمالات العنف الجنساني قبل منح الصادرات الإذن. للصادرات. ونشدد على أهمية إدراج المنظور الجنساني في جميع الجهود المبذولة لتحديد الأسلحة.

وأخيراً، تتيح لنا دورات اللجنة الأولى فرصة هامة لتعزيز التعاون بشأن تحديد الأسلحة والأمن. فلنغتنم هذه الفرصة.

السيد أمولو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بأحر التهنئة لكم، سيدي الرئيس، أنتم ومكتبكم. ويمكنكم، سيدي الرئيس، أن تعوّلوا على دعم كينيا الثابت خلال هذه الدورة. ونرحّب بالإحاطة الإعلامية التي أدلت بها السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، خلال الجلسة الافتتاحية (انظر A/C.1/73/PV.2).

تؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا والمغرب باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.2)، على التوالي.

وتؤكد كينيا من جديد التزامها الثابت بنزع السلاح النووي وبعدم الانتشار وبعالم خالٍ من الأسلحة النووية. لقد وقّعنا على معاهدة بليندابا في عام ١٩٩٦، التي أعلنت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وصدقنا عليها في عام ٢٠٠١.

و عزمنا على السعي إلى حظر الأسلحة النووية لا يزال ثابتا. وقد صوتنا مُؤيدين اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتُمدت في تموز/يوليه من العام الماضي هنا في نيويورك. والمعاهدة معلم بارز في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولهذا السبب فإن تنفيذها الكامل مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الأخرى التي تحظر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يجب أن يظل أولوية للدول الأعضاء.

وتؤيد كينيا البحث والتطوير في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي أصبحت كينيا طرفا فيها منذ عام ١٩٧٠. ونعتقد أن الاستمرار في تطوير الطاقة النووية ينبغي أن يظل ضمن إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها. وعلى نحو ما هو منصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي لجميع البلدان أن تعزز مجال الاستغلال السلمي للطاقة النووية وتتعاون فيه، مع العمل في الوقت نفسه على تحقيق نزع السلاح النووي الكامل.

إن كينيا طرف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، التي تدعو إلى حظر التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية. وندعو جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، إلى جعل المعاهدة حقيقة واقعة من خلال ضمان دخولها حيز النفاذ. ولتحقيق ذلك، يجب علينا، نحن الدول الأعضاء، ألا ندخر جهدا للتحلي بالإرادة السياسية من أجل بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد نالت كينيا شرف المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالاحتفال باليوم الدولي التاسع لمناهضة التجارب النووية، الذي عقد هنا في نيويورك في ٦ أيلول/سبتمبر، وهو اجتماع سنوي هام لتكريم ضحايا التجارب النووية والإشادة بهم، وللتضامن من أجل تذكير أنفسنا بالمعاناة الطويلة الأمد والتهديد المستمر الذي تشكله التجارب النووية على البشرية والأمن والاستقرار الدوليين. ويشكر وفد بلدي كازاخستان على تلك المبادرة.

ويقدر وفد بلدي تقديرا كبيرا الإسهام الهائل والعمل الهام الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وتعتقد كينيا اعتقادا راسخا أن نزع السلاح يمكن أن يؤثر تأثيرا إيجابيا كبيرا على التنمية. وينبغي للموارد التي تم توفيرها أثناء عملية نزع السلاح أن تدرج على نحو استراتيجي وفعال في البرامج التي تتولى زمامها وتقودها الجهات الوطنية التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزز هياكل الحوكمة، بما في ذلك تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن نقل تلك الأسلحة والاتجار بها على نحو غير مشروع يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد اتخذت كينيا تدابير هامة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك تعزيز الأطر السياساتية والتشريعية لمعالجة الثغرات في القانون وضمان حسن إدارة المخزونات الوطنية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد أسهمت آثار التوافر الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها في نشوب العديد من النزاعات من الناحية التاريخية، ولا سيما في منطقتنا من العالم، الأمر الذي أدى بدوره إلى تشريد الملايين من الناس من ديارهم بوصفهم لاجئين أو مشردين داخليا. كما يعد الإرهاب، والصيد غير المشروع، والقرصنة، وسرقة الماشية، وغيرها من الأنشطة الإجرامية الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين من عواقب انتشار الأسلحة الصغيرة، ولا سيما توافرها بسهولة.

ونلاحظ بقلق أننا، للمرة الأولى، لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء أثناء المداولات التي جرت في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠١٨. ومن الأهمية بمكان إنشاء آلية للمتابعة أو منتديات لعقد مناقشات غير رسمية أوسع نطاقا بشأن هذه المسائل الخلافية من أجل تجنب الحاجة إلى إجراء تصويت. ونحن بحاجة إلى منح الأولوية لمجالات التقارب حتى نتمكن من الوفاء بالهدف الذي اتفقنا عليه المتمثل في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

كما نلاحظ أن الجولة الأخيرة من المداولات التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي أخفقت في إصدار تقرير نهائي يحظى بتوافق الآراء. ومرة أخرى، عند التصدي للأخطار القائمة والمحتملة التي يشكلها استخدام المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا وإساءة استخدامها، ينبغي

أن تكون وجهات نظرنا متقاربة لا متباينة. فمن شأن ذلك أن يكفل إحراز تقدم بشأن المسائل لحاسمة من خلال الاستنتاجات المشتركة والتنفيذ. وعند الاقتضاء، يمكن الاستفادة من البحوث والبيانات لتوجيه السياسات والقوانين وإرشاد التدريب وغيره من مبادرات لتعزيز القدرات على الصعيد الوطني.

وفي الختام، تتطلع كينيا إلى المزيد من الانخراط بشكل أشمل في المسائل الهامة خلال المناقشات المواضيعية.

السيد حسن (مصر): أود أن أتوجه إليكم مجددا، سيدي الرئيس، بالتهنئة على تولي رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثالثة والسبعين. وأود أن أعبر عن ثقتنا في قدرتكم، وهيئة المكتب، على إنجاح أعمال اللجنة التي تتناول عددا من القضايا التي تأتي في مقدمة اهتمامات مصر.

كما أود أن أؤكد تضامن مصر الكامل مع بيانات كل من مجموعة الدول العربية، والمجموعة الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

تنعقد اللجنة هذا العام في ظل تحديات متزايدة تواجه منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار، مما يضعنا أمام مسؤولية مضاعفة لمراجعة تنفيذ التزامات نزع السلاح، وتناول هذه التطورات بشكل موضوعي شامل يضع الأمم المتحدة أمام مسؤولياتها في هذا المجال الحيوي الذي يؤثر بشكل مباشر في حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي كافة محاور عمل الأمم المتحدة.

ولعل أخطر تلك التحديات التدهور الملموس في المناخ الأمني السائد على الساحتين الدولية والإقليمية، وتراجع التزام بعض القوى الكبرى بالنظام الدولي المتعدد الأطراف، وانطلاق مرحلة جديدة من مراحل سباق التسلح تتمثل في المزيد من تطوير الترسانات النووية، ووسائل إيصال الأسلحة النووية، والتسابق لحيازة وتطوير وسائل مستحدثة في مجالات القرصنة الإلكترونية، وتسليح الفضاء الخارجي، والاعتماد المتزايد على الأسلحة ذاتية التشغيل.

وتعبر مصر عن قلقها البالغ بشكل خاص إزاء جمود جهود نزع السلاح النووي، واستمرار الإخفاق في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعدم تنفيذ الالتزامات التي تم التوافق عليها في المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض المعاهدة، وفي مقدمتها الالتزامات الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا لقرار مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥، والذي يمثل جزءا لا يتجزأ من صفقة تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

ومما لا شك فيه أن عرقلة توصل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ لوثيقة ختامية، وتجاهل تنفيذ ما جاء بقراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١)، والاستمرار في اتباع معايير مزدوجة تعد أسبابا رئيسية لما نراه اليوم من تراجع في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار، وتدهور المناخ الأمني على الساحتين الدولية والإقليمية.

وتتطلع مصر لاعتماد هذه الدورة لقرارات تتضمن خطوات عملية تجاه إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وندعو الدول الأعضاء لدعم القرارات المدرجة في هذا الشأن، بما في ذلك مبادرة المجموعة العربية حول الدعوة لمؤتمر تفاوضي عام ٢٠١٩ للتوصل لمعاهدة ملزمة قانونا بتوافق الآراء وفقا للإرادة الحرة لدول المنطقة.

ونحن على ثقة من دعم هذه القرارات من جانب الدول التي تحرص على احترام تعهداتها والتزاماتها، وعلى مصداقيتها في حفظ السلم والأمن الدوليين. وترحب مصر مجددا بالقرار التاريخي باعتماد معاهدة ملزمة لحظر الأسلحة النووية، وتعتبرها إضافة هامة لمنظومة نزع السلاح النووي وتنفيذا لما جاء في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفي ذات السياق، يود وفد

بلادي أن يعبر عن تقديره للمبادرة الهامة التي أطلقها الأمين العام حول خطة نزع السلاح، خاصة وأن هذه المبادرة تنم عن إدراك للأهمية البالغة لإعادة منح قضايا نزع السلاح الأولوية التي تستحقها في صدارة عمل منظومة الأمم المتحدة.

وتحرص مصر على دعم جهود مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، مع الاحترام التام لحق الدول السيادي في توفير احتياجاتها الدفاعية. ونؤكد دعمنا لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما نرى ضرورة التعامل الجاد مع ظاهرة قيام دول بإمداد تنظيمات إرهابية وجماعات مسلحة غير مشروعة بالأسلحة، في مخالفة صريحة لأبسط مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومبدأ احترام السيادة.

أما فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الناشئة، فنود إعادة التأكيد على اهتمام مصر بالحفاظ على أمن واستقرار الفضاء الخارجي ومنع سباق التسلح في الفضاء. وتتطلع مصر إلى بدء مفاوضات على صك قانوني ملزم لسد الثغرات القائمة من خلال حظر وضع أي أسلحة، هجومية كانت أم دفاعية، في الفضاء الخارجي وحظر الهجوم المسلح ضد الأقمار الصناعية وحظر تطوير أسلحة مخصصة لاستهداف الأجسام في الفضاء الخارجي. وترحب مصر ببدء أعمال فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٥٠، وتتطلع إلى إسهامه في التوصل إلى عناصر المعاهدة المنشودة.

وفي ضوء الأهمية المتزايدة لموضوع أمن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، الذي أصبح مجالا يؤثر على سلامة واستقرار المرافق الاستراتيجية لجميع الدول، بلا استثناء، فإن مصر تؤيد ضرورة تطوير معايير دولية في إطار الأمم المتحدة للتوصل إلى قواعد توافقية تحقق الأمن المتكافئ للجميع.

ختاما، فإنني أود أن أؤكد تعاون مصر الكامل لخروج هذه الدورة بنتائج إيجابية، انطلاقا من اهتمام مصر المتواصل بالعمل على تحقيق التقدم المنشود في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي والحفاظ على حيوية جهود الأمم المتحدة واللجنة الأولى في هذا المجال الهام، بما يعزز الأمن المشترك للجميع.

السيد لوكسين (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الفلبين البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.2). وأود أن أشدد على النقاط التالية باسم الفلبين.

اتخذت الأمم المتحدة خطوات كبيرة نحو تعزيز التنمية الاقتصادية العالمية وحماية البيئة. وقد واءمت الدول الأعضاء خططها الوطنية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونأمل أن يضع ذلك حدا للنظريات الاقتصادية الشاذة التي مآلها الفشل والتي تُسمى باسم أي من كان في السلطة حين تبنيها إلى أن تزول. والخطة الإنمائية للفلبين للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ هي نسخة من خطة عام ٢٠٣٠ ولكنها مصممة بحيث تلائم الدولة وتنص على تطبيق مبادئ الخطة بما يتوافق مع ظروفنا الوطنية، التي قد تختلف جزئيا عن بقية بلدان العالم ولكنها تتشابه معها في معظمها.

والنقطة التي أود إبداءها هنا هي أن كل التقدم المحرز حتى الآن قد لا يثمر عن شيء إذا لم نتمكن من تحقيق أمر حتمي ووجودي بالنسبة لمهمة الأمم المتحدة المتمثلة في إيجاد عالم يسوده السلم والأمن – ألا وهو نزع السلاح وتحقيق الأمن الدولي. وتقف اللجنة الأولى في صدارة هذا المسعى البالغ الأهمية. وتتحمل كل دولة من الدول الأعضاء مسؤولية الحفاظ على المكاسب التي تحققت إلى الآن وتعزيز آفاق النجاح في تجنب كارثة نووية.

وبموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تقر الفلبين بجدوى الجهود الموازية المبذولة في مجال عدم الانتشار النووي. غير

أن الهدف النهائي لمعاهدة عدم الانتشار يتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتفقد هذه الأسلحة أثرها الرادع. ومن المؤكد أن الردع قد أبقى في وقت من الأوقات الحروب باردة بالرغم من الاستفزازات الحامية ومستويات العنف المروعة التي تسببت في اندلاع حروب تقليدية من قبل. ومع ذلك، دائما ما يمكن للمرء أن يتعافى من هذه الأنواع من الحروب؛ ولكن الحروب النووية لن تُبقي على أحد بعدها للنظر في الحالة بطريقة أو بأخرى.

لقد تم الاتفاق على السبيل إلى نزع السلاح النووي في الخطوات العملية الثلاثة عشرة وخطة العمل المكونة من ٦٤ نقطة. وما فتئنا نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها وتنفيذها من دون مزيد من التأخير ودون أي شروط مسبقة. وتتشاطر الفلبين القلق إزاء استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحديث وتحسين قدرات الأسلحة النووية لديها من حيث الدقة وشدة الفتك. وتكمن المشكلة هنا في أنه كلما أصبح استعمال الأسلحة النووية أكثر تمييزا وتكتما، أصبح استخدامها أكثر إغراء – حيث تتوهم الدول الحائزة لها أن بوسعها التحكم في قوتها التدميرية وعواقبها الكارثية والسيطرة عليها بل والتعافي منها. وهو أمر غير ممكن.

في العام الماضي، وقعنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية، باستثناء الدول الحائزة للأسلحة النووية. غير أن هذه المعاهدة لا تزيح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو تحل محلها؛ بل هي بمثابة حجر الذروة لهيكل نزع السلاح النووي. فمعاهدة عدم الانتشار ترتكز على جانبي قوس السلامة، صعودا من حجر الزاوية إلى حجر الذروة هذا، الذي من شأنه أن يضم بإحكام العناصر اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتفي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بهدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهي تنزع الشرعية عن استعمال الأسلحة النووية في أي حالة من الحالات وبصورة نهائية. ويتمثل أفظع الكوابيس في وقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين، وعدم حدوث ذلك هو معجزة. ولا سبيل لنجاة أي مجتمع إذا ما حدث ذلك؛ بل يشك المرء في إمكانية أن يبقى العالم إذا حدث ذلك. ولا يمكن لأحد ألا يرى أهمية منع وقوع الأسلحة النووية في أيدي أطراف من غير الدول، ولا سيما من خلال الدول غير المستقرة، بل وحتى، ودعونا نقر بذلك، من خلال الدول بالغة الاستقرار.

تؤكد الفلبين مجددا ترحيب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بخطة نزع السلاح التي أطلقها الأمين العام أنطونيو غوتيريش. ونعرب أيضا عن دعمنا الصادق لماليزيا بصفتها رئيسة الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ومن الأهمية بمكان أن نعمل معا بغية إنجاح هذين الحدثين لضمان عدم تقويض التقدم الهائل وغير المسبوق المحرز في عام ٢٠١٠، عندما كان سفير الفلبين ليبران كاباكتولان رئيسا للمؤتمر الاستعراضي. وهذا ما يجب أن تحول اللجنة الأولى دون حدوثه في أثناء دفعها بالعملية قدما. وهذه هي التعليمات التي نصدرها لأنفسنا في مسيرتنا بروح الأمم المتحدة التي تقود خطواتنا بينما نسير جنبا إلى جنب. وذلك هو السبيل الوحيد.

السيد فروبليفسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ونتمنى لكم التوفيق في الاضطلاع بهذه المهمة الهامة، كما نؤكد لكم دعم وفد بولندا وتعاونه الكاملين معكم.

تؤيد بولندا تماما البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2). وبناء عليه، أود أن أشدد على عدة مسائل بصفتي الوطنية.

إن الحالة الأمنية الراهنة لا تبعث على التفاؤل. وتفرض التوترات على الصعيدين العالمي والإقليمي ضغوطا على النظام

الدولي القائم، بما في ذلك نظم عدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وفي الواقع، نحن نشهد انحرافا تدريجيا لتلك النظم عن مسارها. ويشكّل عدم الانتشار جهدا جماعيا، في حين أن الحفاظ على الهيكل الأمني يتطلب الالتزام الكامل والراسخ من جانبنا جميعا. وعليه، لا بد من التقيد بجميع القواعد والالتزامات في هذا المجال.

ودائما ما شكّلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، منذ دخولها حيز النفاذ في عام ١٩٧٠، حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وبالتالي، أصبحت المعاهدة جزءا أساسيا من النظام الأمني الجماعي الحديث. وتؤكد التحديات الجغرافية السياسية الدولية الراهنة الدور الهام الذي تؤديه المعاهدة وضرورة دعمها وتعزيزها. هذا علاوة على أن معاهدة عدم الانتشار تساعد في تخفيف التوترات وبناء الثقة بين الدول.

وما فتئت بولندا تلتزم بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد برز نهجنا هذا، في جملة أمور، من خلال رئاستنا في عام ٢٠١٨ للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. وفي الأشهر الأخيرة، لم ندخر جهدا في المحافظة على سلامة المعاهدة ومصداقيتها وفي تهيئة بيئة شاملة للجميع وإجراء حوار شفاف وقائم على الاحترام المتبادل فضلا عن إيجاد حلول عملية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، الذي سيوافق الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن على استعداد لدعم الرئيس الماليزي للدورة الثالثة للجنة التحضيرية ونتمنى كل الخير للرئيس الذي سيخلفنا.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يشكل تحديا آخر. ونرحب بالجهود الدولية المبذولة لتحقيق هذه الغاية، مثل الاجتماع الوزاري الأخير لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي انعقد في نيويورك. وترحب بولندا بتصديق تايلند وتوفالو على المعاهدة هذا العام.

نحن مقتنعون بأن السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن تحقيقه إلا بالوسائل السلمية. ولذلك نرحب بالعملية الدبلوماسية المتصلة بنزع السلاح النووي، فضلا عن التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنزع سلاحها النووي وتعليق تجاربها النووية وقذائفها التسيارية العابرة للقارات، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. بيد أنه يلزم اتخاذ خطوات أخرى من جانب بيونغ يانغ من أجل نزع سلاحها النووي بالكامل وعلى نحو يمكن التحقق منه، ولا رجعة فيه، والتخلي عن جميع برامج أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

في هذا السياق، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية منع استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والعودة إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دون مزيد من التأخير.

تؤيد بولندا اتباع نهج تدريجي إزاء نزع السلاح النووي يتمحور حول معاهدة عدم الانتشار ونظام المؤسسات والاتفاقات الدولية ذات الصلة. ونعتقد أن ثمة لبنة بناء هامة أخرى في ذلك الاتجاه ستتمثل في البدء المبكر للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي ذلك السياق، نرحب بتقرير الفريق التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية) انظر (A/73/159)، الذي أسهم فيه خبير بولندي. ونعتبره أساسا جيدا للمفاوضات المقبلة في مؤتمر نزع السلاح، ونأمل أن ييسر عملية بدء المفاوضات بشأن المعاهدة.

لا يزال انتشار القذائف التسيارية، ولا سيما تلك القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، يشكل تحديا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد ترأست بولندا عمل مدونة لاهاي لقواعد

السلوك على مدى العامين الماضيين، وهو الصك الرئيسي المتعلق بتدابير الشفافية وبناء الثقة في هذا المجال.

كما كان عليه الحال في السنوات السابقة، ستقدم بولندا مشروع قرار في الجمعية العامة بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وجهودنا الآن أكثر أهمية من أي وقت مضي. للأسف، وعلى الرغم من النجاحات العديدة التي تحققت في السنوات الأخيرة، لا يزال عالم اليوم يشهد تهديدات وتحديات حقيقية تتعلق بالأسلحة الكيميائية، بما في ذلك ما يتعلق بالتركيز الرئيسي للاتفاقية، أي الاستخدام الفعلي لهذا النوع اللاإنساني من الأسلحة. وتثير الحالة الراهنة المسألة الأساسية المتعلقة بسلامة الاتفاقية ومصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

تشعر بولندا بقلق عميق لاستخدام الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة في العراق، وماليزيا، والجمهورية العربية السورية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمي، وأيرلندا الشمالية. وندين بشدة تلك الأعمال ونطالب بمحاسبة مرتكبيها.

وفي هذا السياق، يجب على الجمعية العامة أن تنقل إشارة قوية وموحدة ولا لبس فيها إلى الدعم الذي تقدمه نيابة عن المجتمع الدولي من أجل سلامة الاتفاقية ودور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن بحاجة إلى إظهار وحدة الهدف من أجل إقامة عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية التي ينبغي أن تعزز ولا تضعف الاتفاقية والمنظمة. وهذه هي الطريقة الوحيدة للدفاع عن أنفسنا ضد التحديات والتهديدات الخاصة بالأسلحة الكيميائية وردع أي دولة من الدول أو جناة من غير الدول في المستقبل. فالفشل ليس خيارا.

نعرب عن استمرار دعمنا للعمل الهام الذي يُضطلع به في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليديه معينة. وتعتقد بولندا اعتقادا راسخا أن الاتفاقية لا تزال أنسب منتدى لدراسة التطورات الجديدة في تكنولوجيات الأسلحة. ونقدر العمل الذي اضطلع به هذا العام فريق الخبراء الحكوميون المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والذي ينبغي أن يؤدي إلى تحديد العناصر المكونة لنُظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. والاتفاقية هي أيضا المكان المناسب لمناقشة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من الضرر البشري من خلال تعزيز إمكانية تطبيق المبادئ والقواعد الحالية للقانون الإنساني الدولي.

بوصفنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، سنعزز باستمرار سياسات التصدير المسؤولة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن الأمن المادي وإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الأمر الذي يمكن أن يساعد على حماية أضعف الأعضاء في المجتمع من التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يساعد على النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

ما زالت بولندا ملتزمة أيضا بأهداف اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، وإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، وكذلك تنفيذ خطة عمل مابوتو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، من أجل تحقيق الطموح المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٥. سيكون المؤتمر الاستعراضي الرابع، المقرر عقده في عام ٢٠١٩، معلما رئيسيا في جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وتنظر بولندا نظرة إيجابية إلى خطة الأمين العام لنزع السلاح. ومن المهم أن تأتي هذه المبادرة من قمة منظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، من الطبيعي ألا يكون هذا النوع من المبادرات عالميا، بل أن يطبق على احتياجات وتوقعات فرادى

الدول. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى خطة التنفيذ التي ستقدمها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

تقدر بولندا الأعمال الموضوعية لدورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام. ويعد إنشاء خمس هيئات فرعية واعتماد تقاريرها الأربعة (CD/2138 و CD/2139 و CD/2140 و CD/2141) أمرا هاما، وهو أول إنجاز من هذا القبيل في ٢٢ عاما. ونثني على منسقي هذه الهيئات، ممثلي بيلاروس، والبرازيل، وألمانيا، وإندونيسيا، وهولندا. ونأمل أن تقودنا تلك المساهمة إلى المزيد من العمل الناجح في مؤتمر نزع السلاح في العام المقبل. سأنهي بياني بهذه الملاحظة الإيجابية.

السيد أميل (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي، والأعضاء الآخرين في المكتب على توليكم مناصبكم، وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم. ونشكر أيضا الأمانة العامة على دعمها الموضوعي والسوقي.

نؤيد البيان الذي أُدْلي به باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

إن الحالة الأمنية الدولية في تراجع، مما يؤثر سلبا على الاستقرار الاستراتيجي على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويتزايد انعدام الثقة بين الدول. ومع أن العديد من النزاعات القديمة لا تزال تتفاقم، نشهد باستمرار ظهور صراعات جديدة. وتتزايد باطراد نوعية الأسلحة وكميتها. ولا يزال تطوير الأسلحة الفتاكة والمتقدمة مستمرا بلا هوادة. والتمييز والكيل بمكيالين يضعان نظام عدم الانتشار تحت ضغط شديد.

هذه الاتجاهات تتجلى في منتهى الوضوح في منطقة جنوب أسيا، التي اتسمت بسعي بلد واحد إلى ترسيخ هيمنته. وإن تكديسه للأسلحة بشكل مستمر، إلى جانب السياسات العدوانية الوحشية التي يتبعها، والتي تغذي انعدام الأمن بين جيرانه. وتزداد الديناميات الأمنية تعقيدا جراء الإعفاءات التمييزية التي تقدمها الدول الخارجية لتوريد معدات عسكرية متقدمة وتكنولوجيات حساسة في منطقتنا. وهذه الإجراءات تنحي جانبا الاعتبارات المتعلقة بعدم الانتشار من أجل المصالح الذاتية الضيقة.

في أعقاب تقليد باكستان العريق في المشاركة الثنائية في القضايا الاستراتيجية، وعدم الردع بسبب عدم صدور استجابة مواتية، اقترحت باكستان ترتيبا ثنائيا بين باكستان والهند بشأن حظر التجارب النووية. ونجدد التزامنا بذلك الاقتراح الذي من شأنه أن يسهم كثيرا في تعزيز القاعدة العالمية لمكافحة التجارب النووية، وتعزيز الاستقرار الإقليمي. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في جنوب أسيا من دون حل النزاعات الأساسية، والاتفاق على تدابير متبادلة لكبح جماح الأسلحة والقذائف النووية، وإقامة توازن بين القوي التقليدية. وما زال اقتراحنا، مطروحا على الطاولة بشأن وضع نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب أسيا، يرتكز على تلك العناصر المتشابكة الثلاثة.

ان الاستياء المتزايد من جمود آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بسبب عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، وصل إلى نقطة حرجة. ومحاولة بعض الدول تحويل الانتباه عن عدم الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح عن طريق اقتراح تدابير إضافية لعدم الانتشار تكون خالية تماما من التكاليف بالنسبة لها، ولكنها تنطوي على أثار ضخمة على أمن الدول الأخرى، لم تعد مجدية. ونحن بحاجه إلى نُهج توحدنا في مسعانا المشترك نحو إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي ألا إذا اعتبر تعهدا تعاونيا ومتفقا عليه عالميا، يتم من خلال عملية قائمة على توافق الآراء تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتفضي إلى تحقيق الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢). وأكرر التزام باكستان بهدف إيجاد عالم

خالٍ من الأسلحة النووية يتحقق بطريقة عالمية ويمكن التحقق منها وغير تمييزية.

تؤيد باكستان أيضا بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية السلبية، وكذلك بشأن القضايا المعاصرة مثل الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وأسلحة الفضاء الإلكتروني.

وتتشاطر باكستان القلق الواسع النطاق إزاء تآكل تعددية الأطراف، ولا سيما في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح. ونعتبر تعددية الأطراف مبدأ أساسيا للمفاوضات في تلك المجالات التي تمثل النهج المستدام الوحيد لمعالجة تلك المسائل معالجة فعّالة.

بعد الإخفاق في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، معاهدة منصفة وغير تمييزية، تُبذل محاولات لإجبار إحراز التقدم في المسألة خارج إطار مؤتمر نزع السلاح. إن الاختلافات الرئيسية بشأن هدف المعاهدة ونطاقها، استنادا إلى شواغل أمنية خطيرة، لا يمكن تبديدها عن طريق صياغة ابتكارية، بل تنبغي معالجتها مباشرة. ولم تقبل باكستان التوصيات التي أصدرها فريق الخبراء الحكوميون المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في عام ٢٠١٥، ونحن لا نقبل توصيات ما يسمي بفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوي المعني بإعداد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

يجب الاضطلاع بالعمل الموضوعي بشأن معاهدة المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس ولاية مقبولة عالميا تعالج بصراحة جوانب عدم التماثل في مخزونات المواد الانشطارية الحالية، وتسهم إسهاما حقيقيا في نزع السلاح النووي.

إننا بحاجة إلى النظر في الآثار السلبية لآفاق المعاهدة التي تنشأ عن ممارسة التمييز والكيل بمكيالين وتأخذ شكل اتفاقات تعاون نووي ثنائية، وإعفاءات غير منصفة، ومواصلة السعي للحصول على استثناءات إضافية خاصة بكل بلد في أنظمة مراقبة الصادرات متعددة الأطراف.

إن التحديات المتعلقة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح تحتاج إلى معالجة على أساس بعض المتطلبات الأساسية التي هي على النحو التالي. أولاً، يجب الاعتراف بالحق في المساواة في الأمن لجميع الدول.

ثانياً، يجب معالجة الدوافع التي تدفع الدول لحيازة الأسلحة.

ثالثا، هناك حاجة إلى تجديد الالتزام بنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، في سياق نظام الأمن الجماعي المعاد تنشيطه.

رابعاً، ينبغي تطوير نهج قائم على المعايير وغير تمييزي لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بموجب الضمانات المناسبة، وفقاً لالتزامات الدول الدولية.

خامساً، يتعين تقديم ضمانات فعالة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من خلال إبرام معاهدة عالمية وملزمة قانوناً في مؤتمر نزع السلاح.

سادسا، ينبغي معالجة الشواغل الناشئة عن نشر منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي تزعزع الاستقرار بطبيعتها.

سابعا، يلزم تعزيز النظام القانوني لمنع تسليح الفضاء الخارجي عن طريق إجراء مفاوضات بهذا المعنى في مؤتمر نزع السلاح.

ثامناً، وكخطوة صوب نزع السلاح النووي، يتعين معالجة إنتاج المواد الانشطارية في الماضي والمستقبل على السواء من خلال إبرام معاهدة غير تمييزية للمواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

تاسعاً، يجب وضع الأسلحة السيبرانية والأسلحة ذاتية التشغيل، تحت لوائح تنظيمية ومحظورات دولية مناسبة.

عاشراً، يتعين معالجة قضايا الأمن الإقليمي من خلال الحوار والدبلوماسية، بما في ذلك عن طريق إقامة نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية والسعي إلى تخفيض متوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية والاعتراف بعلاقاتها السببية المباشرة باستمرار الاعتماد على الأسلحة النووية.

لقد وضعت باكستان نفسها كشريك رئيسي في نظام عدم الانتشار الدولي. وتطبق باكستان المعايير الدولية للوصول إلى التكنولوجيا النووية المدنية، لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة بطريقة آمنة ومأمونة ومحمية. ومن خلال سلسلة من الإجراءات في مجالات متنوعة، قدمنا أوراق اعتمادنا للانضمام إلى مجموعة موردي المواد النووية، ونتوقع توسعا غير تمييزي في عضوية المجموعة.

سيتم نشر النسخة الكاملة من هذا البيان على البوابة الموفرة للورق.

السيد سكوكنيك تابيا (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): إسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونتمنى لكم كل النجاح في عملكم هذا العام، إلى جانب أعضاء المكتب الآخرين. ونعرب عن التزامنا الراسخ بالإسهام بفعالية وإيجابية في نتائج المداولات.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2) والبيان الذي سيدلي به ممثل السلفادور بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبهذه المناسبة، نود أن نضيف بعض وجهات النظر والآراء المحددة من وجهة نظر وفد شيلي.

إن بلدي مقتنع بأن التعايش في عالم خالٍ من الأسلحة النووية هو أمر ممكن، وأن صون السلم والأمن الدوليين بدون اللجوء إلى الردع النووي يمثل أيضاً ضرورة أخلاقية وهدفًا ممكنًا، بما يتماشى مع النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان.

إن التزام شيلي بنزع السلاح وعدم الانتشار واضح ويتجلى في توقيعها على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتسعى المعاهدة إلى القضاء على الفئة الأخيرة من أسلحة الدمار الشامل غير المحظورة صراحة بموجب صك ملزم قانونًا وتفتح طريقًا واعداً نحو هدفنا المشترك المتمثل في كوكب خالٍ من الأسلحة النووية، مع تعزيز واستكمال الهيكل القانوني الحالي في هذا المجال.

ونكرر التأكيد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشكل بالنسبة لشيلي، حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونؤكد أهمية تحقيق عالميتها والتطبيق المتوازن للركائز الثلاث التي تشكل هيكلها الأساسي وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا للمرشح السفير رافائيل ماريانو غروسي ممثل الأرجنتين لرئاسته المرتقبة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠.

بالإضافة إلى ذلك، تؤكد شيلي من جديد التزامها بدعم الجهود المتعددة الأطراف لصالح نزع السلاح وعدم الانتشار وحظر استخدام وحيازة جميع أسلحة الدمار الشامل. وبالإضافة إلى إدانة الاستخدام العسكري للأسلحة البيولوجية والكيميائية في جميع الظروف، فإننا ندعو إلى الالتزام العالمي باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، سعياً لتحقيق هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

إننا ندرك، فيما يخص الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، أن لهذه الآفة آثار

مدمرة لا يمكن قياسها وتتجاوز مجال الأمن الدولي، ولها تأثير مباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان وتفاقم الآثار الجنسية والجنسانية للعنف المرتكب ضد ملايين الأشخاص. ولهذا السبب، يسرنا إدراج صيغة بشأن الذخيرة لأول مرة في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق)، الذي عقد في شهر حزيران/يونيه.

أودعت شيلي صك تصديقها على معاهدة تجارة الأسلحة في ١٨ أيار/مايو، مما يؤكد التزامها بالتنظيم الفعال للتجارة الدولية في مجال الأسلحة التقليدية. ونحن نقدر إسهام ذلك الصك في الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن عمليات النقل غير المشروع وغير المسؤول للأسلحة، وتحسين الأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين وتعزيز مساءلة وشفافية الدول الأطراف.

ويتيح الفضاء الإلكتروني لنا، وخاصة شبكة الإنترنت، فوائد كبيرة كمصدر منفعة عامة. لكنه في الوقت نفسه، يتطلب إدارة مسؤولة لمخاطره المحتملة، مع الأخذ في الاعتبار طبيعته العالمية والعابرة للحدود. لذلك، يعد التعاون الدولي ضروريًا للحفاظ على فضاء إلكتروني حر ومفتوح وآمن، استنادًا إلى اللوائح الدولية التي تحافظ على حقوق الأفراد وتنظم سلوك الدول في هذا المجال. ولهذا السبب، وكما ذكر الأمين العام، يجب أن نظل متيقظين لظهور تكنولوجيات أسلحة جديدة يمكن أن تهدد أمن الأجيال المقبلة والتحديات المحتملة التي يمكن أن تمثلها للمعايير القانونية والإنسانية والأخلاقية القائمة.

في الختام، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنرحب ونعلن دعمنا للمبادرة التي أطلقها الأمين العام في تقريره المعنون ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“، التي تتضمن رؤية شاملة ومتسقة وعملية ترتبط أيضا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتربط هذه الرؤية المتجددة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتحقيق أهداف مثل السلام والعدالة والمؤسسات القوية والحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والصحة والمساواة بين الجنسين والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، وهي أهداف تتفق معها شيلي بشكل كامل. ويمكن للجنة الأولى التعويل على التزامنا بالإسهام الإيجابي في عملها.

السيد ياتو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لدورة اللجنة الأولى لهذا العام. وبوسعي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاون الوفد السويدي الكامل.

تؤيد السويد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وبيان بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تنعقد هذه الجلسة إزاء خلفية مناخ أمني عالمي متوتر ولا يمكن التنبؤ به. فالزيادة في الترسانات النووية العالمية، لأول مرة منذ عام ١٩٨٦، قد تغدو واقعا في القريب العاجل، ما يبعدنا أكثر عن الهدف المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وبرامج التحديث تمضي قدما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تعتمد على التطورات التكنولوجية لتحسين قدرات الرؤوس الحربية ونظم الإيصال. إن مفهوم القابلية للاستخدام المعزز يبعث على القلق بشكل خاص، لأنه يمكن أن يطمس الخط الفاصل بين الحرب النووية والحرب التقليدية، وبالتالي خفض العتبة النووية.

وفي سعينا إلى إحياء دبلوماسية نزع السلاح، ينبغي لنا الاستفادة الكاملة من المشاركة القوية للأمين العام. فخطته لنزع السلاح ستلهم منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تحفزنا، بما في ذلك لتطبيق المنظور الجنساني وإشراك المجتمع المدني في عملنا باستمرار.

ونحن على وشك الدخول في النصف الثاني من دورة الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإذ يلوح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ بوضوح في الأفق، وبعد أن أوضحنا مواقفنا الوطنية في دورتي اللجنة التحضيرية، علينا أن نبدأ الآن في توضيح النتيجة المرجوة بشكل أكثر تحديدا. ومن المنظور السويدي، ثمة عنصر حاسم يتمثل في إعلان يؤكد مجددا على التزامنا بالمعاهدة نفسها وبالالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة، بما فيها تلك المتصلة بالمادة السادسة.

ولتبديد أي فكرة عن قابلية استخدام الأسلحة النووية، ينبغي لنا أن نوضح أيضا أنه لا يمكن كسب حرب نووية ولا يجب خوضها أبدا. وينبغي أن يستند بيان السياسة هذا إلى تدابير عملية تغطي جميع أركان المعاهدة الثلاثة. وفي هذا الصدد، فقد أشارت السويد في السابق إلى تدابير الحد من المخاطر النووية والشفافية باعتبارها أرضية مشتركة محتملة. والتحقق من نزع السلاح يوفر وسيلة واعدة أخرى للتعاون، إذ يعزز الشفافية ويبني الثقة. إن تحويل هذه الأفكار إلى نواتج ملموسة للقمة سيتوقف على المشاركة البناءة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها.

وفي متابعة ملفات الانتشار الإقليمية الرئيسية، يتم تذكيرنا يوميا بمدى أهمية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أن نقدم لها الدعم السياسي والمالي الضروري وأدوات التفتيش اللازمة، بما في ذلك عن طريق ضمان تطبيق البروتوكول الإضافي عالميا. لكن الوكالة هي أكثر من مجرد هيئة مراقبة نووية – فهي تقدم إسهامات أساسية في مجالات مثل الصحة والغذاء والزراعة وتنقية المياه. وكعضو في مجلس المحافظين، ستشارك السويد في جميع مجالات الولاية الواسعة للوكالة.

ويظل التنفيذ المستمر لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة ذا أهمية أساسية، وهو النقطة المضيئة الوحيدة في المشهد الاستراتيجي القاتم لتحديد الأسلحة. وندعو الولايات المتحدة وروسيا إلى تمديد المعاهدة حتى عام ٢٠٢٦. وفي الوقت نفسه، يجب معالجة المخاوف المتعلقة بعدم امتثال روسيا لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى.

وكما تبين أزمات الانتشار الإقليمي الحالية، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لمواجهة انتشار تكنولوجيا القذائف التسيارية. ومدونة لاهاي لقواعد السلوك مصممة خصيصا لهذا الغرض. إن هذا الترتيب الطوعي، الذي يسر السويد أن تترأسه خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، يسهم في تحقيق الشفافية ويبني الثقة. ونشجع المزيد من الدول على الانضمام إلى ١٣٩ دولة اشتركت بالفعل في المدونة. وأدعو أعضاء اللجنة الأولى إلى الانضمام إلينا في حدث جانبي بشأن مدونة لاهاي لقواعد السلوك يوم الجمعة، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة تبين الإمكانات الكاملة للدبلوماسية العازمة والمستدامة. وكما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال تطبيق أكثر ضماناتها صرامة، تواصل إيران الوفاء بالتزاماتها النووية بموجب الاتفاق. وما دام الأمر كذلك، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة تحد بشكل فعال من قدرة إيران على تطوير أسلحة نووية. وإزاء هذه الخلفية، تعرب السويد، والاتحاد الأوروبي في الواقع، عن الأسف العميق لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. من الواضح إن دور إيران في المنطقة وأنشطتها المتصلة بالقذائف أمر مثير للقلق. ومع ذلك، يمكن معالجة هذين الشاغلين، بل ينبغي معالجتهما، بشكل منفصل، وليس على حساب خطة العمل الشاملة المشتركة.

لا تزال برامج الأسلحة النووية والقذائف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا رئيسيا للنظام العالمي لعدم الانتشار. والجهود الدبلوماسية التي بذلت في الأشهر الأخيرة تستحق دعمنا الكامل والفعال. وعلى جميع الأطراف أن تعمل الآن للحفاظ على الزخم. وبالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية، فإن هذا يعني أنه يجب ترجمة الالتزامات إلى تعهدات ملزمة قانونا، بما في ذلك من خلال التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والأهم من ذلك أنه ينبغي إعطاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا مبكرا في التحقق من عمليات الإخلاء من السلاح النووي ونزع السلاح.

لقد كان الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية اتجاها مرعبا في الآونة الأخيرة، مما يمثل تحديا لقاعدة كنا نراها وطيدة الأركان. وقعت الحرب الكيميائية مرة أخرى في سورية خلال العام الماضي، وهي فظاعة في خضم أزمة إنسانية مدمرة. وكان الجمود بشأن هذه المسألة في مجلس الأمن، مما حال دون إسناد المسؤولية، حلقة محبطة للغاية خلال فترة السويد كعضو في المجلس. كما استُخدم عامل مؤثر على الأعصاب في سالسبيري، في محاولة قتل خرقاء أدت إلى تحقيق يتعين على روسيا أن تقدم تعاونها الكامل معه.

وفي ظل هذه الخلفية، هناك الكثير على المحك، بينما نقترب من المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. يجب التمسك بالقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، ويجب أن تتاح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الوسائل اللازمة للقيام بعملها. وقبل كل شيء، ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لتجنب المزيد من التسييس، لأن ذلك قد يضر المنظمة بشكل خطير.

وينبغي أن يكون العدد الكبير من الإصابات التي تسببها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بمثابة تذكرة دائمة بالحاجة إلى مزيد من العمل. والمؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في الصيف الماضي، قد أسفر عن تقدم جيد، لا سيما فيما يتعلق بالمنظور الجنساني والصلة بأهداف التنمية المستدامة. ويتعين بذل المزيد من الجهد بشأن المسائل الأخرى، ومن بينها الذخائر. ومواصلة تحقيق عالمية معاهدة تجارة الأسلحة ينبغي أن تظل أولوية.

إن المؤسسات المتعددة الأطراف التي خدمتنا جيدا لعقود من الزمن أصبحت تتعرض لضغوط لم يسبق لها مثيل. وبدلا من تقويض ما تم بناؤه بعناية، فقد حان الوقت لإظهار التزامنا الأساسي بهذا الإطار، قولا وعملا. وبالتالي، نأمل أن تمهد مداولاتنا هنا في نيويورك لإحراز تقدم ملموس خلال العام المقبل. فالوضع الأمني العالمي لا يتطلب أقل من ذلك.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لُلجنة الأولى. وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في أداء مهامكم.

وفدي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا والفلبين باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي (انظر A/C.1/73/PV.2).

لقد كان نزع السلاح وعدم الانتشار على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة لسنوات عدة. ويجب على جميع الدول الأعضاء دعم تلك الأهداف من أجل صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. لذلك، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تولي أهمية كبيرة لعمل اللجنة الأولى.

ويظل وجود أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، مصدر قلق بالغ فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، لأنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيظل خطر تفجيرات الأسلحة النووية قائما، سواء كان ذلك عرضيا أو عن طريق الخطأ أو غير مأذون به أو مقصودا، مما يعرض البشرية والبيئة لآثارها الكارثية.

ولذلك، نعتقد اعتقادا راسخا بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها

أو التهديد باستخدامها. وعليه، نثني على البلدان التي وقعت أو صدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي فتح باب التوقيع عليها منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ هنا في المقر. ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن ٦٩ دولة وقعت على المعاهدة حتى الآن، في حين أن ١٩ دولة صدقت عليها.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من بين البلدان التي وقعت هذه المعاهدة الهامة. ويأمل وفدي أن تدخل حيز النفاذ في المستقبل القريب حتى تسهم في تحقيق تخليص العالم من الأسلحة النووية.

ويرحب وفدي أيضا باجتماع الجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر. ونعتقد أنه ينبغي لنا مضاعفة جهودنا لرفع مستوى الوعي العام وتشجيع التثقيف بشأن خطر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل حتى لا تتبع الأجيال المقبلة مسار الحصول عليها.

إننا ندرك تمام الإدراك أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، باعتبارها الصك الدولي الوحيد ذو الصلة الذي يجري إنفاذه حاليا ويكاد يكون عالمياً. ولذلك، يتعين علينا أن نتخذ بحسن نية تدابير فعالة لسد الثغرة القانونية فيما يتعلق بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، بما في ذلك تدابير تهدف إلى التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وبالتالي تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية. ووفدي يؤيد تنفيذ ركائز المعاهدة الثلاث، وهي عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهي جميعا موضحة بشكل جيد في المعاهدة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنها تخدم أفضل مصالح المجتمع الدولي ويفترض أن تنفذ على قدم المساواة، ومع ذلك، لا تزال هناك خلافات وبالتالي يتأخر نزع السلاح النووي.

وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالقمة التاريخية التي عقدت مؤخرا بين قادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيه، والتي تشكل معلما هاما في العلاقات بين البلدين. كما رحبنا بالقمة الثالثة بين زعيمي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لا تساعد على تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين فحسب، بل ومعالجة مسألة نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. ونأمل أن يتم تعزيز ذلك الزخم الإيجابي، وأن يسهم ذلك في صون السلام والاستقرار ونزع السلاح النووي في المنطقة ككل.

وتؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على أهمية تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تهدف إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. بيد أن هذه المعاهدة لا تزال غير فعالة بعد أكثر من عقدين من اعتمادها. ولذلك، فإن من واجب المجتمع الدولي ضمان دخول المعاهدة حيز النفاذ. ونأمل أن الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك.

من جانبنا، ولدعم الجهود الدولية، أصبحت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دولة طرفا في عدد من الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح، وهي ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب تلك المعاهدات. وتعلق جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية كبيرة على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، حيث أنها أسهمت إسهاماً كبيراً في تعزيز نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي عالميا، فضلا عن تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولذلك، نحن ندعم بقوة الحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل، على النحو المكرس في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النوويةفي جنوب شرق آسيا وفي ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتسلم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية والأمان النووي والضمانات النووية. وفي هذا الصدد، فقد وقعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على البروتوكول الإضافي للوكالة.

ويود وفدي أن يتطرق إلى خطر استخدام الذخائر العنقودية، إذ أن استخدامها يخلق آثارا عشوائية وخطيرة طويلة الأمد على الناس والتنمية. ومن الأمثلة على ذلك الاستخدام الكثيف للذخائر العنقودية في بلدي خلال الحرب التي دامت تسع سنوات. وما زالت هذه الذخائر تقتل وتشوه شعبنا وتعيق التنمية في البلد. وإزالة الذخائر غير المنفجرة عملية مضنية. ومن غير المعروف كم سنة يستغرقها تطهير المناطق الملوثة من الذخائر غير المنفجرة، لأنها كبيرة جدا. ويتطلب الأمر موارد هائلة لدعم هذا العمل. وجهودنا لإزالة الذخائر غير المنفجرة، بدعم ومساعدة المجتمع الدولي، لم تسفر إلا عن نتائج محدودة في السنوات الأخيرة.

لذلك، وبغية مواصلة معالجة تلك المشكلة المزمنة الخطيرة، بذلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جهدا إضافيا من خلال اعتماد الهدف ١٨ من أهداف التنمية الوطنية المستدامة، المعنون ”حياة آمنة من الذخائر غير المنفجرة“. وندعو المجتمع الدولي إلى دعمنا ومساعدتنا في تنفيذ الهدف ١٨ من أهداف التنمية الوطنية المستدامة، إلى جانب جهودنا الأخرى للتنمية الوطنية المستدامة، وذلك للمساعدة على التخلص من الذخائر غير المنفجرة في بلدنا.

ويود وفدي أن يشدد على أنه من أجل التغلب على الجمود الصعب والمضي قدما بموضوع نزع السلاح وعدم الانتشار البالغ الأهمية إلى الأمام، فإن توفر الإرادة السياسية القوية والجهود الجماعية من جانب كل دولة أمر حاسم الأهمية. ونشدد على أن اتباع نهج متعدد الأطراف من أجل تحقيق الأهداف النهائية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة أمر بالغ الأهمية. ويقتضي ذلك بذل المزيد من الجهود من جانب كل دولة في العمل معا لتحقيق أهدافنا المشتركة في عالم خال من الخوف والتهديدات التي يشكلها مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثالثة والسبعين.

وفي حين نؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2)، نود أن نبرز بعض المسائل بصفتنا الوطنية.

كما يلاحظ الأمين العام في ضمان مستقبلنا المشترك – خطة لنزع السلاح، فإننا نعيش في عالم من عدم القدرة على التنبؤ والتوترات والبيئة الأمنية دائمة التغير. والنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد والمعاهدات يواجه تحديات خطيرة. فالحرب في سورية استمرت سبع سنوات، وشملت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية. وفي أوروبا، يذكرنا العدوان على أوكرانيا بأن المبادئ الأساسية للسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لم تحترم من قبل الجميع. وطيف التهديدات الأمنية اليوم أوسع من أي وقت مضى. والتهديدات العسكرية التقليدية والهجمات الإلكترونية والتهديدات المختلطة والإرهاب، وكذلك الانتشار، وحتى استخدام أسلحة الدمار الشامل، تبرز الحاجة الملحة إلى استجابات.

ولا يزال انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدات خطيرة. ونشعر بالقلق إزاء استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ونكرر إدانتنا الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في المملكة المتحدة في وقت سابق من هذا العام. تلك الهجمات، التي أكدتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

ونأسف عميق الأسف لأن تحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد تم نقضه في مجلس الأمن (انظر S/PV.8073). ولأنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب، ويجب محاسبة المسؤولين، نرحب بقرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة بخصوص تعزيز قدرة المنظمة على تحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية ووضع آلية عالمية للإسناد. إضافة إلى ذلك، ترحب إستونيا بالجهود المبذولة في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى استئناف الامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن والانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب بالجهود الدبلوماسية الجارية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي أسهمت في تخفيف التوترات. ومع ذلك، وإلى أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي، يجب أن تواصل جميع الدول الإنفاذ الصارم للجزاءات القائمة.

وإستونيا تواصل دعم خطة العمل الشاملة المشتركة. ونكرر التأكيد على ضرورة أن تواصل إيران التقيد الصارم بجميع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية الحقيقي للجهود العالمية الرامية إلى متابعة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وتتشاطر إستونيا الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتواصل تأييد اتباع نهج تدريجي بطريقة واقعية ومسؤولة. وتحقيقا لتلك الغاية، أيدت إستونيا القرار ٧١/٢٥٩ المتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والقرار ٧١/٦٧، بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وقد شاركت إستونيا بنشاط في عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويحدونا الأمل في أن تقربنا تلك العملية من بدء المفاوضات الرسمية.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء حالة الجمود التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح. ومن المهم بمكان مواصلة استكشاف السبل لتنشيط عمله. وأود أن أؤكد مجددا طلب إستونيا بالمشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في مناقشات نزع السلاح بصفتها عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

وتدرك إستونيا أن أمن الفضاء الإلكتروني أصبح مسألة رئيسية في سياق الأمن الدولي. ويكتسي دور الأمم المتحدة وانخراطها في السعي إلى تحقيق توافق في الآراء في اللجنة الأولى بشأن قواعد السلوك المسؤول للدول أهمية متزايدة. وعلى مر السنين، توصلت أفرقة الخبراء الحكوميين في اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن عدد من التوصيات التي أقرتها الجمعية العامة مرارا وتكرارا. ومهمتنا، نحن الدول، هي التنفيذ الكامل لتلك التوصيات. وتدعم إستونيا مواصلة تطوير إطار استراتيجي من أجل منع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار في الفضاء الإلكتروني استنادا إلى القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن وضع قواعد عالمية للسلوك المسؤول للدول وتدابير لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي وتنفيذ كل منهما.

وتؤيد إستونيا الجهود الرامية إلى تعزيز الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وإضفاء الطابع العالمي عليها. ونحن على اقتناع بأن هذه الاتفاقية هي أنسب منتدى لمناقشة التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وقد أسهمت إستونيا بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وترحب بالمبادئ التوجيهية المتفق عليها.

وترحب إستونيا بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب. وقد واصل المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في طوكيو، إحراز التقدم صوب تعزيز عدد من أهداف المعاهدة. وينبغي مواصلة السعي لإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة والتنفيذ الفعال لها وتعزيز التعاون مع جميع الأطراف المعنية فضلا عن التوعية بالعنف الجنساني.

ولا تزال إستونيا تسهم في إزالة الألغام لأغراض إنسانية واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والمشاريع الإنسانية ضمن الأطر الثنائية والدولية. ونحث أيضا جميع الدول على الانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام.

وأخيرا، إن إستونيا عاقدة العزم على الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز القانون الدولي والنظام القائم على القواعد فضلا عن تنفيذ الصكوك القائمة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ويبين ترشحنا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ التزام إستونيا الثابت بالاضطلاع بمزيد من المسؤولية في مجال تعزيز السلم والأمن الدوليين، فضلا عن أنه سيتيح للمجلس الاطلاع على منظور دولة صغيرة.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، في البداية، أن أعرب عن تهانئي لكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين. ونتطلع إلى العمل عن كثب معكم في الاضطلاع بالمهمة التي تقع على عاتقنا.

ما زالت اليابان ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي بغية مواصلة تعزيز جهودنا في مجالات الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار. إننا نعيش في مناخ أمني شديد الصعوبة، في ظل تكنولوجيات جديدة ناشئة تؤثر على مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي ظل تلك الظروف، ينبغي لنا مواصلة التعاون المشترك علاوة على تضييق نطاق الخلافات في الرأي. وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بالوثيقة المعنونة ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“ التي قدمها الأمين العام غوتيريش في أيار/مايو. وتؤيد اليابان تلك المبادرة وترغب في العمل مع الأمم المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء على نحو عملي المنحى ويعزز بعضه بعضا، مع البناء على الجهود الجارية ذات الصلة.

ويصادف هذا العام مرور ٥٠ عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وثمة حاجة إلى إعادة تركيز الجهود على تحقيق الرؤية المتمثلة في عالم خال من الأسلحة النووية. وتشكّل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتقع على جميع الدول الأطراف في المعاهدة مسؤولية مشتركة في زيادة الزخم الدولي نحو المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وستقود اليابان هذه الجهود، جنبا إلى جنب مع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، التي تشكّل تجمعا إقليميا مشتركا لـ ١٢ دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن الأسلحة النووية لم تُستخدم على مدار ٧٣ عاما. ويتشاطر المجتمع الدولي الهدف المتمثل في المضي قدما نحو عالم أكثر أمنا وخال من الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، لا تزال التهديدات التي تشكّلها الأسلحة النووية قائمة. وعليه، نحن بحاجة إلى السعي إلى تحقيق الأمن ونزع السلاح النووي في آن واحد. ونحن بحاجة إلى إقامة توازن بين هذين الهدفين مع اتخاذ تدابير ملموسة وعملية بالتعاون مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ونرى أنه لا غنى عن مناقشة تفاعلية تنخرط فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومن المنظورين المتوسط والطويل المدى، من الضروري مناقشة مسائل من قبيل كيفية الإسهام بفعالية في الحد من الخطر وكيفية معالجة الشواغل الأمنية التي قد تنشأ من عملية نزع السلاح النووي. ويجب التأكيد أيضا على ضرورة استعادة الكياسة في الخطاب واحترام الآراء المتباينة في تلك المناقشات.

وستقدم اليابان مرة أخرى مشروع قرارها المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ (A/C.1/73/L.54)، الذي يوفر قاسما مشتركا فيما يتعلق بطائفة واسعة من المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، بالإضافة إلى مواجهة التحديات الجديدة. ويحدونا الأمل أن يحظى مجددا بدعم واسع من الدول الأعضاء. ونشجع جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على مناقشة ومن ثم تحسين فهمها لمسائل الشفافية والتحقق والحد من التهديدات والمخاطر فضلا عن الشواغل الأمنية أثناء عملية نزع السلاح النووي. ونرى أن التدابير الناجمة تمثل فرصا واضحة للنهوض بنزع السلاح النووي من خلال التعاون والتآزر مع جميع الدول. وعلاوة على ذلك، فإنها بمثابة تدابير لبناء الثقة وأساسا لبيئة أمنية مستقرة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتعتزم اليابان مواصلة جهودها الرامية للإسهام في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وفي ذلك الصدد، نرحب بتصديق مملكة تايلند مؤخرا على المعاهدة وتوقيع توفالو عليها. ومرة أخرى، تدعو اليابان الدول التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة بعد، وبخاصة البلدان التي ترد أسماؤها في المرفق ٢، إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها دون مزيد من التأخير.

وتؤكد اليابان من جديد التزامها القوي بالهدف المتمثل في تفكيك جميع الأسلحة النووية لكوريا الشمالية وبرامجها النووية القائمة والمرافق ذات الصلة، فضلا عن القذائف التسيارية بغض النظر عن مداها، على نحو كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإذ تضع في اعتبارها التطورات الأخيرة، بما في ذلك اجتماع القمة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية الذي عُقد في سنغافورة في حزيران/يونيه ولقاءات القمة الثلاثة بين الكوريتين، تدعو اليابان كوريا الشمالية إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. وندعو أيضا جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفضلا عن المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية، ظلت اليابان ملتزمة ببذل جهود أخرى لنزع السلاح، مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

ويكتسي إحراز التقدم في تنظيم الأسلحة التقليدية أهمية أيضا. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أحد أخبث التحديات التي تواجه تحقيق الأمن والسلامة والاستقرار، والتي أسفرت عن طائفة واسعة من العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

ونحن بحاجة إلى العمل بجد من أجل إنقاذ الأرواح، لا سيما أرواح المدنيين الذين لا يزالون يتحملون وطأة الأعمال الإجرامية والنزاع المسلح. وفي هذا السياق، من المهم للدول الأعضاء تنفيذ التدابير الملائمة، وفقاً للوثائق التي اعتُمدت في المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عُقد هنا في نيويورك في حزيران/يونيه تحت رئاسة فرنسا. وسيكون من المهم أيضاً أن ننفّذ ما تحقق خلال المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة

الأسلحة وأن نبني عليه، والذي عقد في طوكيو في آب/أغسطس تحت رئاسة اليابان. وستواصل اليابان العمل بنشاط ومع التركيز المتكامل على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل معالجة المشاكل الناجمة عن تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والانتشار غير المنظم لها وتكديسها المفرط أو سوء استخدامها.

يؤدّي التعليم دوراً هاماً في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي لنا تشجيع التفكير النقدي وفهم العواقب الإنسانية المترتبة عن تفجير الأسلحة النووية وانتشارها. إن معالجة هذه المسائل على نحو عملي أمر مفيد جداً لتشجيع التفكير النقدي وحشد حملة رامية إلى تحقيق الإرادة والتطلعات والحكمة الثابتة من جانب جميع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم.

لم يعد يفصلنا عن موعد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ سوى أقلّ من عامين. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ثلاث تاءات: التنفيذ وتقديم المبادرة والتفاعل. وهذا يعني تنفيذ التدابير العملية للنهوض بنزع السلاح النووي وتحسين البيئة الأمنية؛ وتقديم مبادرة رامية إلى تيسير الحوارات البنّاءة التي يمكن للمجتمع الدولي فيها مناقشة المخاطر والتحديات الجديدة؛ والتفاعل بين جميع أصحاب المصلحة على أساس الخطاب المدني واحترام الآراء المتباينة. ونعتقد أن هذه التاءات الثلاث ستعزز العمل الموحد لهذا الحدث الهام. ولا تزال أمامنا مسيرة طويلة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لهذا المنصب الهام. ويمكنكم أن تعولوا على دعمنا الكامل في إجراء مناقشات بنّاءة بشأن بنود جدول أعمالنا.

وكما يمكننا جميعاً أن نرى، فالعلاقات الدولية اليوم متقلبة بصورة متزايدة على الصعيدين العسكري والسياسي. وفي ظل هذه الظروف، تحتل مشاكل ضمان الاستقرار الاستراتيجي مركز الصدارة. يتعين حل تلك المشاكل إذا أردنا تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز الأمن الدولي وإقامة التعاون العادل من أجل التقدم نحو نزع السلاح الشامل والكامل. إن الاتحاد الروسي، بوصفه مؤيداً مسؤولاً وثابتاً لنزع السلاح النووي، ما فتئ يقدّم إسهاماً كبيراً في تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لأكثر من نصف قرن. وفي ٥ شباط/فبراير أعلنّا أننا قد بلغنا عتبة مستوى الناقلات والرؤوس الحربية المنصوص عليها في معاهدة ستارت الجديدة. ونتيجة لذلك، تم تخفيض الترسانة النووية لروسيا بما يزيد على ٨٥ في المائة منذ ذروة الحرب الباردة. ونحن عازمون على مواصلة التقدم في هذا الاتجاه، وعلى استعداد لاستكشاف خيار تمديد المعاهدة، الذي تسمح به. ولكن قبل ذلك، من الضروري أن نقوم بتسوية جميع المسائل المعلقة ذات الصلة بتنفيذ شريكنا للمعاهدة. إن مجرد إطلاق الإعلانات المتعلقة بسحب الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، غير المقترنة بمعايير الامتثال للمعاهدة، أمر غير مقبول. وإذا أردنا تمديد المعاهدة، فنحن بحاجة إلى شريك مسؤول.

ومن المستحيل إحراز مزيد من التقدم نحو نزع السلاح النووي دون مشاركة جميع الدول التي لديها قدرات عسكرية نووية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على بلدان التحالف العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي الحائزة للأسلحة النووية. ولكن من دواعي أسفنا العميق أن أياً من تلك البلدان لم تعرب عن هذه النية. ونؤيد فكرة تخليص العالم من الأسلحة النووية، مع الدعوة أيضاً إلى نهج تدريجي ومتوازن يأخذ في الحسبان جميع العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي. ومن الأهمية بمكان أن يكون تعزيز أمن جميع المشاركين في عملية القضاء على الأسلحة النووية متزامناً وإلزامياً.

إن عوامل مثل ظهور خطط في العقيدة النووية المحدثة لواحدة من أكثر الدول تقدماً قد تسفر عن عتبة أدنى لاستخدام

الأسلحة النووية وأيضاً عن توسيع هذه الدولة نفسها غير المقيد لمنظوماتها الدفاعية العالمية المضادة للقذائف أمر له آثار مدمرة بشدّة. وهناك أيضاً مؤشرات متزايدة على أنها تُعدّ للقيام بعمليات عسكرية في الفضاء الخارجي القريب من الأرض. ونؤكد من جديد على الأعداد المتزايدة والتي طال أمدها من الأسئلة الجادة التي لدينا ونريد طرحها على شريكنا فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، مثل مسألة عمليات النشر البرية العالمية لنظم مارك ٤١ للإطلاق الرأسي في رومانيا وبولندا، وهي تهديد كبير للمعاهدة.

كما يعيق نزع السلاح النووي استمرار وجود الأسلحة الأجنبية والنووية غير الاستراتيجية في أوروبا، اقترانا بما يسمى بممارسة التشارك النووي، وهي ممارسة مروعة في القرن الحادي والعشرين تشارك فيها دول غير حائزة للأسلحة النووية عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي في التدريب على استخدام الأسلحة النووية، الأمر الذي يشكل انتهاكاً مباشراً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن المناورات السياسية التي يجري القيام بها فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي أيضاً من العوامل الخطيرة والمدمرة. وكما تدرك اللجنة الأولى، فإن العقيدة النووية الجديدة لدولة بعينها تنفي أي احتمالات لدخول المعاهدة حيز النفاذ، وغني عن القول إنه في ظل هذه الظروف لا يمكن طرح مسألة التعجيل بإقامة آلية للتحقق من الامتثال للمعاهدة وتنفيذها.

وفي منتصف دورة الاستعراض الأخيرة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع عليها، كلنا نجد أنفسنا في حالة صعبة للغاية، حيث تفاقم المنازعات فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها من حدة الخلافات حتى داخل هاتين الفئتين من الدول. إن القواعد والآليات المعترف بها عالمياً تتعرض للتقويض والتنقيح، يضاف إلى هذا محاولات استغلال عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار عن طريق استخدامها منصة لممارسة الضغط السياسي على بعض الدول فضلاً عن الممارسة المؤسفة المتمثلة في استخدام منتدى معاهدة عدم الانتشار لطرح مسائل لا علاقة لها بالمعاهدة.

ولا تزال النتائج معدومة بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن المحتمل أن تترتب عواقب وخيمة عن استمرار التقاعس في هذا المجال. إننا نؤيد مشروع القرار (A/C.1/73/L.22/Rev.1) المقدم من جامعة الدول العربية بشأن عقد مؤتمر بشأن منطقة كهذه في الشرق الأوسط.

و مشروع القرار لا يتعارض مع مصالح دول المنطقة، بل إنه في الواقع سيساعد على التوصل إلى حل سياسي للمسألة. وندعو مقدمي قرار عام ١٩٩٥ إلى اتخاذ موقف بناء مماثل.

وكما تعلم اللجنة، فقد كان اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة لمعالجة الحالة المتعلقة ببرنامج إيران النووي نجاحا كبيرا في مجال نزع السلاح النووي. وقد أوفت طهران بالتزاماتها بشكل كامل، على نحو ما أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرارا، وإيران حاليا هي الدولة الأكثر خضوعا للتفتيش من قبل الوكالة. وانسحاب أحد المشاركين في إطلاق خطة العمل سوء تقدير كبير وخطوة قصيرة النظر من الناحية السياسية.

ويؤيد الاتحاد الروسي تأييدا كاملا النظم الدولية التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتناول بإيجاز مبادرات روسيا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونظرا لقيام دولة قوية واحدة بعرقلتها، اضطررنا إلى اتباع مسار المبادرات السياسية المتعلقة بعدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي بدلا من الاتفاقات الملزمة قانونا. وإذا قمنا جميعا بدعم هذه المبادرات السياسية، سنتمكن من التوصل إلى حل سياسي

لإحدى أهم مشاكل اليوم، وهي منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وإنقاذ البشرية من ويلات مثل تلك التي شهدناها جميعا بعد قصف الولايات المتحدة لهيروشيما وناغازاكي بمشكلة – وهي الأسلحة النووية – لم نقم بعد بحلها. ولا يمكننا أن نسمح بأن يحدث ذلك عن طريق وضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

والنص الكامل للبيان الذي أدلينا به متاح إلكترونيا، ويمكن الاطلاع على النسخ المطبوعة عند مدخل هذه القاعة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود مرة أخرى أن أذكر الوفود بأن تقصر بياناتها على ثماني دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم. وأؤكد لكم أنكم ستحظون بدعم وفد بلدي الكامل خلال توجيه أعمال اللجنة الأولى.

إن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، هو صون السلم والأمن الدوليين وإنهاء التهديدات التي يتعرض لها السلام من خلال الوسائل السلمية. ولذلك، من الواضح للغاية أن الآباء المؤسسين للأمم المتحدة سعوا إلى تحقيق السلام والأمن من خلال نزع السلاح. ولا يمكن أن تتحقق رؤية الميثاق المتمثلة في إيجاد عالم يسوده السلام والرخاء إلا من خلال نزع السلاح، والتخلي عن إنتاج الأسلحة، والاستثمار في مجال الحد من الفقر، وزيادة قدرتنا على التكيف مع تغير المناخ وضمان حقوق الإنسان الأساسية. قد يبدو ذلك خياليا، ولكنه السبيل الواقعي الوحيد للمضي قدما، وتوضح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كيفية القيام بذلك. وعلينا أن نمارس ما نعظ به. ويجب أن تتماشى أعمال اللجنة الأولى بشكل وثيق مع أعمال اللجنتين الثانية والثالثة. ويمكن أن يبدأ اتباع نهج شامل إزاء السلام والتنمية في مراحل اللجنة هنا في الجمعية العامة.

إن ملديف لم تقم أبدا بإنتاج أي أسلحة من أي نوع، وليس لدينا أي رغبة في القيام بذلك في المستقبل. وما برح شعب ملديف دائما يؤمن بأن تحسين نوعية حياة أبنائه سيجعلنا آمنين وأقوى. ووجود ملديف أقوى أمر جيد بالنسبة للأمن في منطقة المحيط الهندي. ونعتقد أنه من واجبنا الأخلاقي أن نعمل على تعزيز النظم الدولية لنزع السلاح. إن ملديف دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والعديد من الصكوك المتعلقة بنزع السلاح. ولن نتمكن من أن نحرز تقدما في مجال نزع السلاح، لا سيما في المناقشات والمفاوضات بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا إذا توافرت الثقة وحسن النية فيما بين الأطراف. وتشير التطورات الأخيرة في مجال عدم الانتشار إلى ضرورة الحفاظ على السمات الأساسية للنظام الدولي ومبادئ تعددية الأطراف. وسيكون من الأهمية بمكان ضمان الاسترشاد بقرارات مجلس الأمن في هذه المناقشات والتقيد التام بالقرارات. ويجب تعزيز احترام القانون الدولي، ولا سيما عندما يكون القيام بذلك غير مناسب.

إن التهديدات التي تفرضها الأعمال الإرهابية على السلم والأمن الدوليين تتزايد من حيث الحجم والعدد كل سنة. ونحن بحاجة إلى تعاون أوثق بين المناقشات التي تجريها اللجنة الأولى واللجنة السادسة إذا أردنا تحقيق قدر أكبر من التآزر في صياغة توصياتنا بشأن السلم والأمن الدوليين. وما برحت ملديف تطالب دائما بدمج التهديدات الأمنية غير التقليدية في المناقشات بشأن السلام والأمن الدوليين. فما يحرك النزاعات هي التهديدات مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والهجمات الإرهابية – من قبيل تلك المحددة في القرار ٣١/٤٩ – والمسائل الناشئة مثل تغير المناخ. وتتطلب معالجتها تجاوز الخطاب

التقليدي المتعلق بالأمن ونزع السلاح. ولذلك، ينبغي للجنة أن تنظر في توسيع آفاقها ودراسة السبل التي يمكن بها معالجة هذه المسائل بصورة أشمل.

وإذا أردنا أن ننجح في السعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، يجب على البلدان التي تمتلكها أن تقوم بتفكيك برامج أسلحتها النووية والتخلي عن حيازتها. ونعتقد أننا لن نتمكن من إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلا من خلال الجهود الجماعية للدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها. ويجب أن نجعل نزع السلاح وعدم الانتشار العالميين مسؤولية مشتركة.

السيد دانغ دينه كوي (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.2).

نظرا لاستمرار عالمنا في مواجهة التهديدات المتعددة والمستمرة التي تشكلها النزاعات الطويلة الأمد، والعنف، وسباق التسلح، والاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن دور اللجنة، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في تعزيز جدول الأعمال العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك مسائل الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الخارجي، قد صار أكثر أهمية من أي وقت مضى. وعموما، من المشجع أن نرى جهودا جديدة وتطورا في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح. ونرحب بالخطة الجديدة لنزع السلاح، بقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وندعمها. ونؤيد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما نؤيد زيادة تحسين وتعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بأسرها، ولا سيما تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح.

ونرحب باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهو حدث تاريخي يأتي بعد مرور أكثر من ٧٠ عاما من الجهود الدولية بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وتفخر فييت نام بأنها عاشر بلد يصدق على المعاهدة. ونرحب أيضا بالتطورات الجديدة والمشجعة في شبه الجزيرة الكورية، ونثني على الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية بغية تسوية المسائل المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية من خلال تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

ونرى أن من المهم للغاية التمسك بتعددية الأطراف بوصفها مبدأ أساسيا للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وأداة فعالة لبناء الثقة بين البلدان. ونشدد على أهمية اتباع نهج فعالة وقائمة على القواعد، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل يجب أن يقترن بإحراز تقدم جوهري في جهود نزعها من أجل تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل.

ونؤكد أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتعزيزها، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وبصفتنا عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإننا ننفذ بدقة خطة عمل المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا للفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢. ونواصل دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التعجيل بتوقيع البروتوكولات الملحقة بالمعاهدة.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نرحب بعمل هولندا وبولندا خلال الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. ونتطلع إلى رئاسة ماليزيا في الدورة القادمة للجنة التحضيرية ولنجاح المؤتمر.

وبالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي انضممنا إلى عضويتها، نواصل دعوة البلدان المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى توقيع المعاهدة والتصديق عليها حتى يتسنى بدء نفاذها على وجه السرعة.

أما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإننا ندرك التهديد والخطر اللذين يشكلهما استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. وندعو إلى الانضمام العالمي للصكوك القانونية الدولية السارية، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن فييت نام تدرك خطورة الأسلحة التقليدية وعواقبها وتتشاطر الشواغل إزاء ذلك. ونحترم ونؤيد تماما تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية ذات الصلة ونظم تحديد الأسلحة، بما في ذلك تقديم تقارير سنوية بشأن الاتجار بالأسلحة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وفي الوقت نفسه، نؤكد مجددا حق الدول في السيادة وفي الحصول على الأسلحة التقليدية وصناعتها وتجارتها والاحتفاظ بها من أجل الدفاع عن النفس وتحقيق الأمن على الصعيد الوطني.

أما بخصوص معاهدة تجارة الأسلحة، فينبغي أن يكون هناك توازن بين أغراضها التنظيمية الأمنية والحق الوطني المشروع في الدفاع عن النفس. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تجنب فرض أعباء غير ضرورية على التجارة المشروعة والأنشطة الاقتصادية. ونرى أنه ينبغي تعزيز المساعدة التقنية بغية دعم البلدان الأعضاء وغيرها في التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية.

لا تزال فييت نام تتكبد خسائر فادحة من جراء الذخائر غير المنفجرة التي خلفتها فترة حرب طويلة. ونؤيد الأهداف الإنسانية للآليات الدولية ذات الصلة المتمثلة في مساعدة البلدان المتضررة في التصدي للآثار اللاحقة للحروب. ونعكف حاليا على تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الألغام للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٥، التي تركز على إزالة الألغام ودعم الضحايا المتضررين. ونشكر جميع شركائنا الدوليين على دعمهم القيّم، وندعو الجهات الأخرى القادرة إلى الانضمام إلينا في ذلك المسعى الإنساني. ومن جانبنا، فإننا على استعداد لتقاسم خبرتنا في مجالات بناء السلام بعد انتهاء النزاع وإزالة الألغام ومساعدة الضحايا مع البلدان الأخرى.

تتبع فييت نام سياسة ثابتة في دعم نزع أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشارها بغية نزعها بصورة عامة وكاملة. إن فييت نام طرف في جميع المعاهدات الرئيسية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار ونزع السلاح، فضلا عن امتثالها التام لالتزاماتها بموجبها. وبوصفنا شريكا مسؤولا للمجتمع الدولي، فإننا ننفذ بدقة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢٣٢٥ (٢٠١٦).

في الختام، أعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكننا، عن طريق إظهار حسن النية والتعاون الجدير بالثقة والعمل الجماعي المسؤول، المضي قدما معا في جدول أعمال اللجنة.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، وسائر أعضاء المكتب، وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم.

وأود أيضا أن أشكر رئيسة الجمعية العامة ووكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على حضورهما وعلى البيانين اللذين أدلتا بهما أمس (انظر A/C.1/73/PV.2).

يواجه المجتمع الدولي اليوم تحديات وتهديدات تتطلب التزامات تتسم بالفعالية والكفاءة. فنحن نواجه سيناريو معقدا يُذكرنا بالضرورة المطلقة للقضاء على أسلحة الدمار الشامل – تلك الأسلحة التي تشكّل تهديدا وجوديا للبشرية جمعاء. وتتطلب تلك التحديات حلولا يتم التوصل إليها من خلال الحوار وبناء توافق الآراء.

وقد وضعت الأرجنتين سياستها فيما يتعلق بالأمن وعدم الانتشار استنادا إلى ركيزتين – أولا، احترام الحق في تطوير تكنولوجيات متقدمة واستخدامها سلميا؛ وثانيا، عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، إضافة إلى نظم إيصالها والتكنولوجيات ذات الصلة بها.

وإذ نحتفل بأسبوع الفضاء العالمي، تؤيد الأرجنتين عدم تسليح الفضاء الخارجي واستخدامه تحديدا، باعتباره تراثا للبشرية، في تحسين ظروف العيش وتوطيد السلام بين الشعوب التي تسكن كوكبنا. وبالفعل، أطلقت الأرجنتين يوم الأحد، الموافق ٧ تشرين الأول/أكتوبر، ساتل الرصد SAOCOM-1A ووضعته في مداره – وهو الأحدث من نوعه، وقد طورته وصنعته اللجنة الوطنية للأنشطة الفضائية في الأرجنتين.

وقد حملت بعثة الساتل SAOCOM-1A تكنولوجيا متطورة لرصد الأرض من الفضاء، مصممة بحيث توفر البيانات في ظل جميع الأحوال الجوية، نهارا وليلا على السواء، والتي يجري بثها عن طريق موجات متناهية القصر في حيز النطاق الترددي L. وتتيح لها تلك الخصائص عددا غير محدود من قدرات الرصد المفيدة بشكل خاص في الحيلولة دون حدوث كوارث طبيعية أو بشرية ورصدها والتخفيف منها وتقييمها، إلى جانب تطبيقات مفيدة للزراعة مثل رصد رطوبة التربة ورصد الثلج والجليد والكتل الجليدية ولأغراض الأمن والدفاع، من بين مجالات أخرى ذات أهمية استراتيجية، مما سيعود بالفائدة على جميع بلدان المنطقة.

إن الأرجنتين تعطي أولوية لمسألة نزع السلاح النووي، وقد بذلت جهودا هامة في ذلك المجال، مما يعبر بوضوح عن التزامها المستمر بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وبوصفه منتجا ومُصدرا للتكنولوجيا النووية، يحتفظ بلدي ببرنامج نووي نشط للأغراض السلمية حصرا في إطار من الاحترام الصارم للقواعد المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لا تزال تمثل حجر الزاوية لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي فضلا عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وفي إطار التزامها بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، ترشحت الأرجنتين لرئاسة مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، وهو حدث له أهمية خاصة حيث أنه يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥.

ويشكّل النزع العام والكامل على نحو يمكن التحقق منه دوليا، مع ضمان اللا رجعة فيه، تحديا لا يمكن للمجتمع الدولي التصدي له بفعالية إلا إذا نُفذ بطريقة بناءة وعلى أساس توافق واسع النطاق في الآراء. وستتيح عملية تنقيح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الفرصة التالية لتعزيز هذا العمل المشترك.

ومن منطلق التزام الأرجنتين بضرورة مواصلة العمل نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، شارك بلدي في عملية التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وتتشاطر الأرجنتين الروح التي ترتكز عليها المعاهدة، ولهذا السبب صوتنا مؤيدين لاعتماد النص. ونقوم أيضا بتحليل الأثر الذي يمكن أن تتركه المعاهدة على المجالات الأخرى ذات الصلة في النظام الحالي لعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

في نهاية العام الماضي، استضافت الأرجنتين الجلسة العامة الخامسة للشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وقد شاركنا في تلك المبادرة إيمانا منا بأنه إذا أردنا أن نحرز تقدما نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فمن المهم جدا الإبقاء على حوار بناءٍ بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير النووية. وتتعاون الأرجنتين بهمة أيضا مع أفرقة الخبراء الحكوميين المعنية

بحظر المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة، والتحقق من نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن الحوادث الأخيرة التي تحققت فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من استخدام الأسلحة الكيميائية أو المواد الكيميائية كأسلحة تبعث على الترويع، ونحن ندينها من دون أي تحفظ. وتؤكد الأرجنتين مجددا أن استخدام أي شخص للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي ظرف من الظروف أمر غير مقبول ويشكل انتهاكا صارخا للالتزامات الدولية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي. ويجب تقديم جميع المسؤولين عن استخدامها إلى العدالة. وندعو جميع الدول إلى الامتثال الصارم لجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية. ونود أيضا أن نسلط الضوء على توافق الآراء الذي مكّن المؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية من أن ينعقد في نهاية هذا العام، وذلك إيمانا راسخا منا بأهمية الاقتراب من بلوغ عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية ومستقبل وشيك، عندما يجب أن ينصب تركيز جزء من عملنا بشكل أقل على تدمير الترسانات ويصبح أكثر تركيزا من ذلك على كيفية منع انبعاث المخاطر الكيميائية.

نعتقد أن عملية مناقشتنا ينبغي لها أن تهدف إلى بناء توافق جديد في الآراء بشأن الطريقة التي علينا أن نواجه بها تلك التحديات، سعيا إلى تعزيز الآليات المتعددة الأطراف القائمة حاليا وتجنب الانقسامات التي تضعفها. ونظرا لنطاق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والطابع القانوني له، فإنه أوضح رد يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة على مشكلة أسلحة الدمار الشامل، وإمكانية وصول جهات فاعلة من غير الدول إليها. وفي هذا الصدد، سيتشرف بلدي في عام ٢٠١٩ باستضافة الجلسة العامة للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

لا تزال الأسلحة الصغيرة تمثل مشكلة رئيسية. ويجب أن نؤكد مجددا أهمية الآليات الدولية المتصلة بهذه المسألة وضرورة استكشاف أوجه التآزر فيما بينها، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومعاهدة تجارة الأسلحة. وفي هذا الصدد، نشدد على الدعم التقليدي الذي تقدمه الأرجنتين لبرنامج العمل، الذي عقد مؤتمره الاستعراضي الثالث في حزيران/يونيه. ونرحب أيضا بعقد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في طوكيو في أب/أغسطس، وهو صك أساسي يجمع بين ثلاثة جوانب رئيسية لتجارة الأسلحة وهي: حقوق الإنسان، والإنتاج، والتجارة المسؤولة. وفي هذا الصدد، يكتسي تعزيزها والتقدم المحرز في تنفيذها وتحقيق عالميتها أهمية حيوية.

في الختام، أود أن اشدد مرة أخرى على التزام الأرجنتين بعمل اللجنة. ونأمل أن تكون هذه الدورة مثمرة ليتسنى للجنة أن تعول على تعاون وفدي الكامل معها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن اذكر الوفود بأن المداخلة الأولى تقتصر على ١٠ دقائق والثانية تقتصر على خمس دقائق.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): اعتذر عن الاضطرار إلى أخذ وقت اللجنة ونحن نقترب من ساعة الغداء. ولكن للأسف، استمعنا مرة أخرى إلى تلفيقات لا علاقة لها بالواقع بشأن روسيا من وراء اللوحة التي تحمل اسم أوكرانيا المبجل. بالنظر إلى سخفهم، ربما لا أجد نقطة للتعليق عليها هنا. ومع ذلك، فإن الشيء الوحيد الذي نريد القيام به هو الإعراب مرة أخرى عن تعازينا لشعبنا الشقيق في أوكرانيا، الذي شهد أوقاتا عصيبة للغاية في تاريخه في أعقاب الانقلاب

الوحشي والدموي في كييف الذي وقع في شباط/فبراير. وهو انقلاب تدعمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأطاح بالحكومة الشرعية ورئيسها وأنهى تنفيذ الدستور وعمل الأحزاب السياسية والسلطة القضائية. ولم تعد الدولة نفسها موجودة أساسا. ثم جاء القوميون المتطرفون إلى السلطة في كييف، وأُطلق العنان للحرب الأهلية. وبدأوا قتل أي شخص من الذين انشقوا عن هجوم التعصب القومي.

غني عن القول بأنه لم يوافق أي شخص عاقل في أوكرانيا على هذا التحول المروع في الأحداث. ولا يسمح سكان شبه جزيرة القرم، على وجه الخصوص، للقوميين والمتطرفين بدخول أراضيهم. وأُجري استفتاء وطني في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، امتثالا لجميع القواعد القانونية الدولية، حيث بلغت نسبة الإقبال على التصويت ٩٣ في المائة، صوت منهم ٩٥ في المائة لصالح الانسحاب من دولة لم يعد لها وجود بعد ذلك. وتماشيا مع جميع القواعد القانونية الدولية والتشريعات المحلية، عادت جمهورية القرم إلى حضن الاتحاد الروسي. ومن وجهة نظر تاريخية، تمت تسوية هذه المسألة بصورة نهائية ولا رجعة فيها. إذ أن شبه جزيرة القرم كانت لقرون جزءا من روسيا، وسوف تبقى الآن شبه جزيرة القرم جزءا من روسيا. وينبغي ألا تكون هناك أوهام في هذا الصدد. وتماشيا مع المبدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بتقرير المصير، هذا القرار اتخذه الشعب نفسه، أي سكان شبه الجزيرة. وقد استقرت الحالة برمتها بصورة ديمقراطية تماما وبدون وقوع أي نوع من العنف. ولم تُطلق رصاصة واحدة ولم تكن هناك إصابة واحدة.

إن الحالة في بقية أوكرانيا مختلفة جدا. وتواصل كييف القيام بأعمال عدائية ضد شعب جنوب شرق أوكرانيا ولم تمتنع عن استخدام أقذر الأساليب، بما في ذلك القتل الخسيس للقادة الذين اختارهم الشعب. والحل الوحيد المقبول للمشكلة هو تنفيذ اتفاقات مينسك التي تم التوصل إليها بين كييف وجنوب شرق أوكرانيا بوساطة قادة ألمانيا وفرنسا والاتحاد الروسي، كما نعلم جميعا، وهي اتفاقات يؤيدها قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وأي شيء آخر ما هو إلا تلفيق لا يمت للمسألة بصلة، وليست هناك ثمة حاجة لاستغراق وقت اللجنة الأولى بشأنه. من الجدير بالذكر أن كييف لم تنفذ بعد بندا واحدا بموجب اتفاقات مينسك، وهي اتفاقات معروفة جيدا والاطلاع عليها متاح للجميع، وهذا هو جوهر المشكلة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يخص هذه النقطة، سأوجز ملاحظاتي. وفيما يتعلق ببعض التعليقات التي أدلى بها أمس الممثل السوري (انظر A/C.1/73/PV.2)، فإنه قد اتهم الولايات المتحدة بتوفير أسلحة كيميائية للإرهابيين في بلده. وهذا مجرد اتهام سخيف تماما. إنه غريب ومثير للغضب ولا يستحق المزيد من التعليق، وبالتالي، سأتوقف هنا بشأنه.

بالانتقال إلى الملاحظات التي أدلى بها السفير الروسي، فإنه في كل دورة من جلسات اللجنة الأولى يأتي بقائمة طويلة بالأشياء التي يشكو منها فيما يتعلق بالولايات المتحدة. ولدينا قائمتنا الخاصة التي سوف يسمع المزيد عنها لاحقًا. واسمحوا لي أولاً أن أتناول مشكلة أثارها من قائمة الشكاوى المعتادة، فيما يتعلق بمعاهدة ستارت الجديدة.

واسمحوا لي أن أكون واضحا للغاية: إن الولايات المتحدة تمتثل بشكل كامل لمعاهدة ستارت الجديدة، وهي تقوم بذلك منذ شهر شباط/فبراير. وفيما يتعلق بتمديد معاهدة ستارت الجديدة، الذي أشار إليه السفير بيرماكوف، سننظر في كيفية المضي قدماً فيما يتعلق بالتمديد في الوقت المناسب. لكن لا بد لي من القول إنه عندما ينظر المرء إلى الانتهاكات الروسية لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ومعاهدة الأجواء المفتوحة، وتجاهل الاتحاد الروسي لالتزاماته المترتبة عليه بمقتضى مذكرة بودابست، وانتهاكاته للاتفاقيات الأخرى وسلوكياته

المقلقة للغاية في أوروبا، من الصعب للغاية تجاهل كل هذه الإجراءات في عملية صنع القرار.

وفيما يخص تعليقات السفير بشأن حاجة الاتحاد الروسي إلى شريك مسؤول، فإن هذا أمر مثير للاهتمام حقًا. لقد قلنا لسنوات أننا ننتظر من الاتحاد الروسي أن يكون شريكا مسؤولا وراضيا بشأن عدد من المسائل. لذلك، من المثير للاهتمام أن نرى أنهم قد فهموا رسالتنا الآن.

واسمحوا لي أن أكون واضحا للغاية: إن روسيا هي الذي ينتهك معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، حيث أنها أنتجت وجربت قذيفة انسيابية تُطلق من الأرض على نحو يتجاوز مدى ٥٥٠٠ كيلومتر. وعندما طرحنا هذه المسألة لأول مرة، أنكرت روسيا أنها أنتجت قذيفة تُطلق من الأرض. واعترفت في وقت لاحق بأنها قامت بذلك، لكنها قالت إنها لم تنتهك حد الـ ٥٠٠ ٥ كيلومتر. حسنًا، لسنا متأكدين مما يمكننا أن نصدقه بشأن روسيا هذه الأيام.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، تنتج روسيا أسلحة أرضية مضادة للسواتل بمعدل مقلق للغاية. وتواصل الدفع قدما بمشروع المعاهدة المتعلقة بمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي، وهذا أمر لا يعالج هذه المسألة. لقد طالبنا روسيا بمعالجة المسألة من حيث المضمون، وهو ما لم تفعله.

كما أثار السفير يرماكوف مسألة المشاركة النووية في حلف شمال الأطلسي، وهو أمر يقوم به هنا بانتظام، في الاجتماعات المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي منتديات أخرى. ومرة أخرى، لا شيء مما تقوم به دول منظمة حلف الشمال الأطلسي يشكل انتهاكا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد نوقشت كل هذه المسائل خلال المفاوضات بشأن المعاهدة. لذلك، أنا لا أعرف لماذا يواصل إثارة هذه المسألة.

أفترض أنه يعتقد أنه يمكنه استمالة جمهور لتأييده، لكن المسألة مملة وقديمة بعض الشيء.

وسعيا لربح الوقت، سأتوقف عند هذا الحد.

السيد كانغ ميونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أولاً أن أهنئكم سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على توليكم مهامكم. وأؤكد لكم سيدي الرئيس دعم وفد بلدي الكامل.

في إطار ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل اليابان، أود أن أوضح موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إزاء الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية. وكما يدرك الجميع، هناك اتجاه جديد نحو إحلال السلام وتحقيق المصالحة في شبه الجزيرة الكورية، بفضل المبادرات والجهود المحبة للسلام التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد شهد العالم بأسره هذا العام ثلاث جولات من مؤتمرات القمة بين الكوريتين ومؤتمر قمة سنغافورة التاريخي، مع اعتماد وثائق هامة، مثل إعلان بانمونجوم بشأن السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية والبيان المشترك الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وكان لهذه التطورات تأثير إيجابي على التقدم نحو تحقيق الاستقرار في شمال شرق آسيا.

وترحب العديد من البلدان وتدعم عملية الحوار الجارية باعتبارها إسهاما مهما في السلام والأمن الإقليميين والعالميين، وتعرب عن أملها في أن تستمر هذه الوتيرة. ومع ذلك، هناك دولة واحدة فقط في المنطقة تشعر بعدم الارتياح الشديد للتطورات الحالية. إن اليابان تتعمد تعكير جو البهجة الذي يسود الحالة. إن بيان ممثل اليابان فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليس أكثر من تكتيك لصرف الانتباه عن

عزلته واستبعاده من منظومة الحوار المستمر. وبصراحة، ليس لليابان علاقة بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. إن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية أمر لا يعنيه لكي يتدخل فيه.

لقد قال الممثل النرويجي، متكلماً بالأمس بالنيابة عن مجموعة بلدان الشمال (انظر A/C.1/73/PV.2) واليوم بصفته الشخصية، إن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاك غير مقبول لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. حسنًا، ليس للنرويج أي سلطة أخلاقية لقول مثل هذه الأشياء. وأتساءل لماذا لم يوقع بلد مثله يولي كل هذه الأهمية للمعايير والقواعد الدولية بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، فإن ملاحظات النرويج المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكشف فقط عن جهلها بأصل المسألة النووية وجوهرها في شبه الجزيرة الكورية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتمسك بالتزامها وتصميمها على تنفيذ البيان المشترك لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بمسؤولية وبحسن نية. وتكمن أهمية مؤتمر قمة سنغافورة في إظهاره أنه حتى البلدان التي لها تاريخ طويل من العلاقات العدائية يمكنها حل قضايا السلام والأمن العالقة بينها، من خلال الحوار والتوصل إلى اتفاقات للتعايش السلمي.

ويعرب وفد بلدي عن توقعه أن يشجع المجتمع الدولي ويغذي الحوار البناء وعملية بناء الثقة الجاريين.

السيدة بيلا (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أسترعي انتباه اللجنة الأولى إلى مسألة مثيرة للسخرية إلى حد ما. كان من المقرر أن ندلي ببياننا يوم أمس، وبالتالي، قدمنا نصنا لجميع المترجمين الفوريين والوفود، بما في ذلك الوفد الروسي. ورغم الوقت المتاح له، لم يتمكن حتى من كتابة شيء جديد؛ حيث قام ببساطة بنسخ ولصق تعليقاته من العام الماضي. لذلك، لن أعلق على هذا الوهم، وهو أمر غير ملائم إطلاقا.

فبعد أن أعلنت روسيا عن إغلاق منشآتها النووية من الحقبة السوفيتية، فإنها تمكّن من نشر منشآت نووية جديدة في القرم. ويجب أن نوقف هذا المعتدي قبل أن ينتقل إلى جميع بلداننا، كما فعل في المملكة المتحدة في سالزبوري باستخدام الأسلحة الكيميائية، مما شكل تطوراً جديداً.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه اللجنة الأولى إلى أن الوفد الروسي هو الوفد الوحيد الذي أعرب عن عدم احترامه للوفود الأخرى الحاضرة. وهناك بلدان مختلفة في هذه القاعة تكره بعضها البعض ومتنافسة سياسيًا، لكن أيا منها لم يسمح لنفسه بالتكلم بنفس الطريقة التي تكلم بها الاتحاد الروسي.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حقي في الرد على ادعاءات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأود أن أكرر ما قلته للتو في بياني. إن اليابان، إذ تضع في اعتبارها المخاطر والتطورات الأخيرة، بما في ذلك اجتماع القمة بين الولايات المتحدة كوريا الشمالية في سنغافورة في حزيران/يونيه ولقاءات القمة الثلاثة بين الكوريتين، تدعو كوريا الشمالية إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. وذلك يعني أن لدينا أملا كبيرا في أن تؤدي الجهود الدبلوماسية الجارية إلى التفكيك الكامل الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بجميع فئات مداها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهو الهدف المشترك الذي نتشاطره جميعا.

وآمل أن يكون ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدركا للفروق بين بياني في العام الماضي (A/C.1/72/PV.4) وبياني في هذا العام.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أعلق بإيجاز على ما سمعناه للتو من ممثل الولايات المتحدة. وبصدق، فإنني معجب بحقيقة أن شركاءنا الأمريكيين يقرون بأنه ينبغي لنا أن نجري حوارا مسؤولا. فذلك، من دون شك، هو بالضبط ما ينبغي أن يوحدنا جميعا هنا في اللجنة الأولى، والاتحاد الروسي على استعداد دائما للمشاركة في هذا الحوار، بما في ذلك مع شركائنا من الولايات المتحدة.

إن علينا أن نناقش بعض الأشياء وعلينا أن نتفق على بعض الأشياء. فالمشاكل التي تعاني منها العلاقات بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة فيما يتعلق بالأسلحة الهجومية الاستراتيجية، من بين أمور أخرى، موجودة على الدوام. فهل يمكننا حلها بين عشية وضحاها؟ بالطبع، لا. بل سيتعين علينا الانخراط في حوار طويل ومسؤول. ولذلك، ليس من الضروري أن نعرض على اللجنة الأولى المسائل التي يناقشها الخبراء والمختصون، بما في ذلك حاليا في جنيف، حيث بدأ اجتماع آخر للجنة الاستشارية الثنائية بموجب المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والذي تناقش خلاله شواغل روسيا.

وللأسف، فإن الولايات المتحدة تقرر أحيانا لنفسها، ربما بسبب بعض الأوهام بشأن إفلاتها من العقاب وقوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية الحقيقية، أن بوسعها تفسير الاتفاقات كما يحلو لها. ونحن لا نتفق مع ذلك، ونحاول حل تلك المسائل مع شريكتنا بموجب المعاهدة. ومن المؤكد أننا لا نريد إقحامها في المناقشة العامة للجنة. فلم يسبق لنا على الإطلاق التعبير عن شواغلنا إزاء المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى هنا، على الرغم من أنها قائمة منذ نهاية تسعينات القرن الماضي وشركاؤنا في الولايات المتحدة على علم تام بها. وقد دأبنا على القول بأنه يجب حل هذه الشواغل في إطار المعاهدة نفسها، وأنه يتعين علينا التوصل إلى اتفاق. غير أن شركاءنا في الولايات المتحدة ربما كانوا واهمين بأن روسيا أقل قوة مما كان عليه الاتحاد السوفياتي وأنه لذلك ليست هناك حاجة للتوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الروسي وأنه يمكنهم ببساطة معاملة روسيا بطريقة تنطوي على استخفاف.

وبودنا أن يتخلص شركاؤنا الأمريكان من تلك الأوهام الخطرة. إن روسيا لا يمكن معاملتها بطريقة تنطوي على استخفاف. لقد كانت هناك انتهاكات لسنوات، وناقشناها جميعا. غير أن أسوأ انتهاك يتمثل في وضع أنظمة من طراز مارك – ٤١، على الأراضي الرومانية والبولندية، وهي أنظمة قادرة على إطلاق صواريخ توماهوك، بما في ذلك بقدرات نووية. إن ذلك خرق مباشر للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى. ويجب حل تلك المسألة، وذلك ما يجعل الولايات المتحدة تحرص وتحاول دفع حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حتى هنا في اللجنة الأولى، للتكلم فجأة عن عدم امتثال روسيا بطريقة ما. إن روسيا تتقيد بالتزاماتها ولا تملك شريكتنا، الولايات المتحدة، أي دليل يناقض ذلك. ولم يسبق لأحد في أي مكان على الإطلاق أن حدد انتهاكات الاتحاد الروسي في ذلك الصدد. أما بالنسبة لبعثات الناتو التي يجري فيها دفع دول غير نووية لإجراء تدريبات على أسلحة نووية موجهة نحو روسيا، فإن ذلك يشكل خرقا مباشرا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي للولايات المتحدة قراءة المادتين الأولى والثانية من المعاهدة.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرد بإيجاز على تعليقات ممثل اليابان. لقد أخذت كلماته على ظاهرها، ولا أرى في الواقع

أي فرق بين بيانه في هذا العام وبيانه في العام الماضي (انظر A/C.1/72/PV.4).

إن ثمة مسائل أخرى ينبغي لليابان أن تولي لها اهتماما جديا. إنها تعرف جيدا ما ينبغي أن تفعله فيما يتعلق بالتكفير عن الأخطاء التي ارتكبتها في ماضيها الآثم.

وأود مرة أخرى أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أملي في أن تُقدر جميع الدول الأعضاء أجواء الحوار والتعاون الحالية التي تهيأت بشق الأنفس وأن تكون على استعداد للعمل على كفالة تحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد. إن مما يثلج الصدر أن نسمع أن زميلي، ممثل روسيا، يريد إجراء حوار مع الولايات المتحدة. لقد حاولنا حل هذه المسألة على مر السنين، خاصة فيما يتعلق بالمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى. وكما قلت، فقد كان من الصعب للغاية، جعل روسيا تقر في المقام الأول بأنها أجرت اختبارا لصاروخ يتراوح مداه بين ٥٠٠ و ٥٥٠٠ كيلومتر، وهي لا تزال ترفض الاعتراف بأن ذلك يشكل انتهاكا للمعاهدة. وسنواصل محاولة العمل على تسوية هذه المسألة معهم دبلوماسيا، غير أنني أود أن أكون واضحا جدا بأن لصبرنا حدودا. فهذه معاهدة بالغة الأهمية توصلنا إليها مع الاتحاد السوفياتي السابق، روسيا الآن، ولها آثار في غاية الأهمية على تحديد الأسلحة. وما زلنا ندعو روسيا إلى معالجة انتهاكاتها والعودة إلى الامتثال للمعاهدة. وسنواصل محاولة العمل مع زملائنا الروس لا بشأن هذه المسألة فحسب، بل فيما يتعلق بمجموعة من المسائل الأخرى، غير أن تلك مهمة صعبة للغاية.

والنقطة الأخيرة بشأن معاهدة الصواريخ النووية المتوسطة المدى موجهة إلى زملائي الروس. إن صبرنا ليس بلا حدود، ولذلك فإنني أطلب منهم العودة إلى الامتثال لتلك المعاهدة الهامة.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): بخصوص ما أشار إليه ممثل الولايات المتحدة اليوم في إطار حق الرد، فقد تقدمت بلادي بأكثر من ١٥٠، وفي الواقع ١٦٠ رسالة إلى مجلس الأمن ولجان مكافحة الإرهاب ولجنة القرار ١٥٤٠، نقلنا فيها معلومات دقيقة بخصوص خبراء كيميائيين من الولايات المتحدة ومن دول أخرى يقومون بالإشراف على نقل الإرهابيين للمواد الكيميائية السامة من خارج سورية إلى الداخل السوري، ومن مناطق تسيطر عليها مجموعات إرهابية إلى مناطق أخرى تسيطر عليها ذات المجموعات الإرهابية.

وكذلك، قدمنا معلومات دقيقة حول وصول خبراء كيميائيين من الولايات المتحدة إلى داخل سورية وقيامهم بتدريب مجموعات إرهابية على خلط وتركيب واستخدام المواد الكيميائية كسلاح. أود الإشارة إلى قيام خبراء كيميائيين أمريكيين بتدريب عناصر إرهابية خارج الأراضي السورية، في دول الجوار السوري، على استخدام المواد الكيميائية السامة كسلاح. ونحن لدينا المعلومات حول المكان والزمان وأسماء الخبراء والإرهابيين. لقد تساءلنا سابقا، وأعلمنا مجلس الأمن واللجان الخاصة بمكافحة الإرهاب ولجنة القرار ١٥٤٠ بوجود مادة النابالم الأمريكية الصنع لدى مجموعات إرهابية في سورية. وحتى تاريخه، لم ترد الولايات المتحدة على هذه المعلومات الخطيرة سوى بالنفي. كيف وصلت تلك المادة إلى أيدي المجموعات الإرهابية في الداخل السوري؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل رفع الجلسة، أود أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن القائمة بأسماء المتكلمين في المناقشة العامة ستغلق في الساعة السادسة من مساء اليوم. وعلى جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة ألا تألو جهدا لتسجيل أسمائها في القائمة قبل انتهاء ذلك الموعد.

وأود أيضا أن أذكر الوفود بأنني سأستضيف حفل استقبال في الساعة ٦/٣٠ من هذا المساء في مقر البعثة الدائمة لرومانيا. وجميع الممثلين مدعوون للحضور. ولن يكون حفل استقبال بخطب مجدولة أو جدول أعمال محدد مسبقا، بل مجرد فرصة لبناء الأفرقة. ويحدوني وطيد الأمل في أن يتمكن جميع الأعضاء من الحضور.

الجلسة التالية للجنة الأولى ستعقد غدا في تمام الساعة ١٠/٠٠ صباحا في غرفة الاجتماعات ٤. سنواصل المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة. وأناشد جميع الوفود مرة أخرى الالتزام بالوقت المحدد حتى يتسنى لنا المضي بعملنا قدما في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.